

## التنمية الإقليمية : الواقع والرهانات

عمر بالهادي

كلية العوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة تونس

شكلت التنمية الإقليمية من أهم ركائز سياسة دولة الاستقلال ولكنها مثلت كذلك من أهم منطلقات الثورة التونسية. فقد كانت عديد البرامج تهدف إلى التنمية الإقليمية (أو الجهوية) منذ بداية الستينات من خلال أقطاب التنمية الجهوية وبعث برامج التنمية الريفية والحضرية وتشجيع الاستثمار بالمناطق الفقيرة من خلال سن القوانين منذ بداية السبعينات عبر اللامركزية الصناعية والإدارية والجامعية وبعث المندوبية العامة للتنمية الجهوية سنة 1982 ووضع خارطة الأولويات الجهوية وبعث المجالس الجهوية والمحلية للتنمية سنة 1989 ووضع مثال وطني للتهيئة الترابية سنة 1985 على أساس التوازن الإقليمي وقيام الدولة بالرعاية اللازمة لذلك. غير أن الصعوبات التي اعترضت هذا المسار التنموي جعلت الدولة الراعية تغير توجهاتها بشكل يتماشى مع الظرف العالمي مما أدى إلى تراجع الدولة أحيانا على الخيارات الأصلية ودعم اختلال التوازن الإقليمي بدعوى قلة الموارد والكفاءات وإعطاء الأولوية للصعيد الوطني والنمو الاقتصادي.

لقد بلغ اختلال التوازن الإقليمي حدا لا يطاق وبرزت بوادر الأزمة منذ 2008 في منطقة الحوض المنجمي والقصرين وبن قردان في صيف 2011 إلى أن اندلعت شرارة الثورة في 17 ديسمبر 2011 تحت شعارات "التشغيل والتنمية والكرامة الوطنية" التي شكلت أهم المطالب إلى حدود اللحظة. فقد كانت الفوارق الإقليمية بقدر ارتفاع نسب النمو الوطني المسجلة التي طالما باهى بها النظام السابق، كما أن الدولة لا تختلف كثيرا في سياستها الإقليمية عن القطاع الخاص رغم الخطاب الذي يبدو في ظاهره مختلفا.

تتلخص الدراسة في تناول واقع التنمية الإقليمية وكيفية طرحها منذ الاستقلال إلى حدود اليوم والانحرافات التي شابت التوجهات الأصلية من خلال المعطيات المتوفرة ووضع كشف عام للمسألة للوقوف في مرحلة أخيرة على الرهانات المطروحة على دولة الثورة.

تطرح التنمية الجهوية عدة إشكاليات مما يحتم علينا التعرض أولا إلى المفاهيم لكي نستطيع بعد ذلك التطرق إلى مختلف جوانب المسألة وكيف تمت معالجتها منذ الاستقلال وما هي التحديات التي تطرحها بالنسبة إلى مستقبل البلاد خاصة وأنها كانت أحد الأسباب العميقة التي أفضت إلى ثورة جانفي 2011.

### I – المفاهيم : التنمية الترابية والإقليم

لا بد من التعرض إلى مفهومي التنمية الترابية أولا كمفهوم عام لنتخلص إلى مفهوم الإقليم أو الجهة لكي ندرك في ما بعد ماهية التنمية الإقليمية أو الجهوية.

#### 1 - التنمية الترابية

التنمية الترابية (قطرية كانت، جهوية أو محلية) هي صيرورة داخلية ومحلية (endogène) لجماعة ترابية (collectivité territoriale) تنطلق من المجتمع لتلبية حاجاته العاجلة والأجلة ولها خمسة مقومات أساسية تتمثل في النمو والتقدم والاعتماد على الذات والاستدامة والتوازن.

فالعنصر الأساسي الأول مادي وكمي يتمثل في النمو (croissance) الاقتصادي من خلال تطور الثروات وتراكمها ونمو الإنتاج المادي واللامادي. هذا النمو الاقتصادي يتمثل في الاستثمار وخلق مواطن الشغل مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور والمداهيل لكل من الأفراد والمؤسسات وبعث التجهيزات الأساسية ومد الشبكات وتطور المستوى المعيشي للسكان والإنتاج المادي للمجموعة مما يتلخص في ارتفاع نسب النمو الاقتصادي الذي طالما اختزل العملية التنموية إلى حدود الثمانينات وجعل جل السياسات التنموية تقتصر على هذا الركن.

هذا النمو يفرض حتما في مرحلة لاحقة إلى تغيير نوعي وتحول هيكل للمجتمع على المستوى المادي والذهني والسلوكي يتمثل في التحديث والحداثة أي ما نسميه عموما التقدم (le progrès) من خلال التحسن النوعي لظروف الحياة وإطار العيش لتشمل كل جوانب الحياة اليومية بما في ذلك الحاجات الأساسية من غذاء وسكن ولباس وصحة وتعليم وعمل وثقافة وترفيه وبدأت تتوسع هذه الحاجات تدريجيا لتضم حقولا أصبحت أساسية في يومنا هذا بعد أن كانت من الكماليات كالحرية والديمقراطية والمشاركة في الحياة العامة والمواطنة والتنمية.

هذا التطور النوعي يرتبط ويتلازم مع الاعتماد على الذات والاستقلالية الذاتية (autonomisation)، التدريجية والنسبية، للجماعات الترابية مما يتطلب توفر مقومات الاستقلالية كالسلطة الترابية والمؤسسات المسيرة والتمويل مما

يضمن الركن الرابع الذي يتمثل في استدامة العملية التنموية. تمثل الاستدامة ركنا أساسيا في التنمية الترابية من حيث النسق والدينامية والاتجاه والنتائج وهي تمثل ما نسميه اليوم "التنمية المستدامة"، ولو أن التنمية في حد ذاتها تقتضي حتما الاستدامة. فالتنمية الجهوية (أو المحلية) تعني النهوض بالجهة من الداخل وجعلها تقوم بدور فعال على المستوى الوطني بشكل متكافئ داخليا ومع الجهات الأخرى لتسهم في تنمية متوازنة لكامل القطر. ولا يتم ذلك إلا من خلال تمكين الجهة من الآليات وإمكانات الاعتماد على الذات ولو نسبيا تبعا لإمكاناتها وخصوصياتها ومعوقاتهما.

فالتنمية الجهوية هي إذن آلية داخلية (endogène) بالأساس ولو أن دفعها في البداية يمكن أن يكون من خارج الجهة وبواعز من الدولة خاصة بالنسبة للجهات الفقيرة، مما تتطلب تواجد فاعلين محليين (اجتماعيين، اقتصاديين، ثقافيين، وسياسيين) لهم صلة وثيقة بالجهة بحكم الانتماء والهوية والمصلحة ومساهماتهم في العملية التنموية. هؤلاء الفاعلين المحليين قادرين على النهوض بالجهة من حيث هي إمكانات يجب استغلالها، وإطار عيش وجب تحسينه وانتماء ترابي تؤسس للهوية يتحتم تلميع صورتها لتكون منطقة جذب السكان والإطارات والمستثمرين بدأ بأصلي المنطقة وليس منطقة تنفير لا يقدر حتى شد سكانها لعدم توفر الشغل وتردي ظروف العيش. فلا وجود لتنمية جهوية دون وجود فاعلين جهويين يأخذون على عاتقهم عملية التنمية بالإضافة إلى الفاعلين خارج الإقليم سواء كانوا من الوطن أو من خارجه وتدخل الدولة التي تبقى من أهم الفاعلين مهما كان النظام السياسي والاقتصادي المتبع وذلك لمساعدة الفاعلين المحليين إن وجدوا أو خلقهم إن لزم الأمر.

فالتنمية الجهوية (أو الإقليمية) لا تتمثل في سياسة الهبة والإعانة التي تتمكن فعلا من حل ظرفي ونسبي يكمن في خلق بعض مواطن الشغل المحدودة أو توفير جزء من رأس المال ولا تقف عند تحسين ظروف العيش أو بعث بعض المرافق كالمدراس أو مراكز الصحة الأساسية أو المسالك الريفية أو التنوير أو مد السكان بالماء... هذا الجانب الاجتماعي طبع جل البرامج التنموية كالتنمية الريفية أو التنمية الريفية المندمجة أو البرامج الجهوية للتنمية أو المجالس الوزارية المتميزة للتنمية الجهوية التي كان يشرف عليها الرئيس السابق والتي تمثل خليطا من البرامج، تتميز بالتنشئة المجالي وعدم الاندماج التقني. هذا الجانب الاجتماعي الطاعني ساهم بقدر كبير في خلق وتدعيم عقلية التواكل والإعالة والترقب والسلبية وهي عناصر مكبلة للتنمية ولا تخلق الفاعلين بل تجذر التبعية وتؤسس عقليتها.

فالتنمية، لا تقف عند التشغيل ولو أن الشغل يمثل، وبدرجة كبيرة، أحد مقوماتها من حيث خلق الثروة للمجموعة وللأفراد ومن حيث كونه مورد رزق للمواطن يمكن من الكرامة الإنسانية ولهذا جاءت هذه الثلاثية (شغل - تنمية - كرامة وطنية) مترابطة، متلازمة ومتدرجة في الزمن ومن حيث تطور المطالب أيضا في صيرورة الثورة التونسية. فالتشغيل يعتبر العنصر المركزي وأحد المقومات الأساسية في التنمية وليس هدفا في حد ذاته، فهي لا تقف عنده. فهو يمكن فعلا من تحقيق الجانب الكمي والنوعي من خلال توفير الشغل والدخل وكذلك تحسن ظروف العيش للتنمية لكن لا يرتقي إلى الاستقلالية والاستدامة. فالتنمية الجهوية أو الإقليمية لا تقتصر على خلق مواطن شغل أو بعث بعض المشاريع أو المرافق وإن كانت تمثل أركانا أساسية متلازمة. فالعملية تستوجب خلف الإقليم أو الجهة.

## 2 - الإقليم أو الجهة

الجهة أو بالأصح الإقليم هي وحدة مجالية تتكون من عدة ولايات، تمثل المستوى الأول للتقسيم الترابي للقطر ولها من الحجم والتنوع ما يضمن لها الفعالية والنجاعة والتكامل والاندماج الداخليين. تتميز بوجود عاصمة إقليمية أو جهوية تؤمن التأطير الترابي من خلال تلبية حاجيات المستهلك والمواطن وتوفير الخدمات من مستوى جهوي وذلك عبر شبكة حضرية مترابطة ومتكاملة. وتتمتع بحياة سياسية فعلية تتمثل في وجود السلطة الجهوية بمقوماتها المؤسساتية والمالية.

في هذا الصدد، نجد أن جل الدول الديمقراطية تتميز بتنظيم إقليمي (جهوي) من خلال وجود سلطة جهوية ممثلة للسكان من جهة وتقوم بدور السلطة المضادة من جهة أخرى تعدل من طغيان السلطة المركزية وزبغها لتستفرد بالنفوذ أمام غياب أو ضعف المجتمع المدني، والأمثلة هنا عديدة: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا، الولايات المتحدة، كندا... من هذا المنطلق فإننا نلاحظ أن الجهة أو الإقليم، بهذا المفهوم، لا وجود لهما في الواقع أو في المخيال التونسي حتى أن الجهة أصبحت هي الولاية في أغلب الحالات وهذا خلط كبير ربما كان مقصودا<sup>1</sup> بين الجهة والولاية. فالولايات تسمى باسم المدينة-المركز (ولاية نابل، ولاية قفصة، ولاية قبلي...) ولا نجد ولاية واحدة تحمل أسم المنطقة التي توّطرها<sup>2</sup>، " فمن لا اسم له، لا وجود له". فالتنمية الترابية الإقليمية لا تقف عند التقسيم الإداري الذي لا يشكل إلا امتدادا للسلطة المركزية، بل تتطلب وجود جماعة ترابية.

## 3 - الجماعة الترابية

فالتنمية الإقليمية تتطلب بعث كيان سياسي يتمثل في جماعة ترابية ممثلة للسكان تسهر على شؤونهم وتمكنهم من المساهمة الفعلية في تصور واقعهم وتحديد مستقبلهم بصفة تشاركية في إطار المواطنة والإنصاف والديمقراطية مما يتطلب خلق الإقليم ككيان ترابي سياسي تتمثل في الجماعة الترابية. فهي جماعة ممثلة لسكان الإقليم تدير شؤونها وتتمتع باستقلالية

<sup>1</sup> - وقع التفكير في الثمانينات في خلق الجهة خاصة للعاصمة تونس حيث كانت تضم 3 ولايات لكن وقع العدول عن الفكرة لأسباب سياسية.

<sup>2</sup> - في البداية كانت هناك ثلاث ولايات تحمل أسماء الجهة لكن وقع تغيير الاسم بعد مدة فصره جدا: الجريد - نفزاوة - الوطن القبلي ليقع

نسبية وبموارد مالية تمكنها من تصريف أعمالها والتدخل في كل الجوانب التي تهتم المجموعة. ويمكن أن ننبين في هذا الإطار عدة مستويات ترابية تندرج من البلدية إلى المعتمدية والولاية والجهة أو الإقليم. وتجدر الإشارة إلى أن المستوى الإقليمي غير موجود بالبلاد التونسية في الوقت الذي نجده في جل البلدان الديمقراطية بالإضافة إلى البلدان الفيدرالية (الولايات المتحدة، ألمانيا، البرازيل، الهند...) التي نجد بها هيئات منتخبة تتمتع بصلاحيات واسعة وبإمكانيات تتماشى معها.

## II – بناء الدولة وتغيب الجهة

كانت الأولوية في الحركة التحريرية تتمثل في بناء الدولة الحديثة ولم شتات القبائل التي كانت متنافرة ومتحافة حسب ولاءاتها للباي أو للاستعمار في دولة ناشئة يكون فيها الانتماء أولا وأخيرا للوطن قبل الجهة والقبيلة والفرقة والعرش.

### 1- الجهة كامتداد للسلطة المركزية

كان للحركة التحريرية في البداية ولبناء الدولة الحديثة بعد الاستقلال دورا أساسيا في القضاء على كل ما هو سلطة خارجة عن الدولة أو من شأنها أن تقتسم السلطة معها، بما في ذلك الأسرة والعائلة والعرش والقبيلة والجهة. ومن هذا المنطلق تم القضاء على السلطة التقليدية بصفة تدريجية ومنهجية لما تمثله من خطر على الدولة الناشئة<sup>3</sup>. فتم تغيير التقسيم الترابي للقطر بشكل يقطع غالبا مع التقسيم القبلي والاستعماري على السواء. كما تم حذف اسم الجهات وجعل الولاية بمثابة المقاطعة التابعة للمركز، فالوالي هو ممثل رئيس الدولة في ولايته. هذا التمشي فتح الباب إلى تغيب البعد الإقليمي (أو الجهوي) للانتماء ومكن بالتالي من تغيير حدود الوحدات الإدارية ورسخ البعد الإداري للانتماء والهوية. فالوالي هو قبل كل شيء ممثل السلطة المركزية. أما مجلس الولاية الذي أنشأ سنة 1963 فيرأسه الوالي ويضم أساسا ممثلي المصالح الجهوية. في سنة 1989 أنشأت المجالس الجهوية لكنها بقيت في الواقع تمثل السلطة المركزية والحزب الحاكم ومن لف لفه من خلال رؤساء البلديات ونواب الولاية في البرلمان وكلنا نعلم مدي مصداقية هذه الانتخابات البلدية والبرلمانية. فالمجلس الجهوي إذن ما هي إلا امتداد للسلطة المركزية ولا تمثل في شيء سكان المنطقة المعنية<sup>4</sup>.

### 2 – التعديل المنقوص للتفاوت

في البداية كانت الدولة والحزب الحاكم يفتقدان تماما لخطة تنموية واضحة المعالم ولم يكن هناك إلا الاتحاد العام التونسي للشغل آنذاك الذي وضع برنامجا متكاملأ أعده بمناسبة مؤتمره سنة 1956. وكان آنذاك **التفاوت بين الشمال والجنوب** من أبرز المعالم التي ركز عليه التقرير: الشمال الذي يضم الأراضي الخصبة بحكم الموارد الطبيعية والزراعة العصرية الاستعمارية وكانت العاصمة آنذاك تمثل أهم مركز اقتصادي (صناعة – خدمات) في حين كان الجنوب يزرع تحت النظام العسكري وكان الوسط ميدان الرعي والبدو وتربية الماشية الممتدة باستثناء الساحل ومنطقة صفاقس أو بعض الضيعات المحدودة. لقد ورثت البلاد اختلال التوازن بين الشمال والوسط والجنوب نتيجة المعطيات الطبيعية (المناخ والتربة) والتاريخ (ال عمران والتحضر والاستعمار)، حيث تركزت الجالية الأوروبية بأخصب الأراضي الفلاحية بالشمال وبأهم المدن في الوقت الذي اقتصر فيه توطن هذه الجالية على بعض الضيعات في الوسط والجنوب أو في الحوض المنجمي.

وما تجدر الإشارة إليه، هو الأزمة التي وقعت مع نهاية الخمسينات والتي أدت إلى اعتماد **التخطيط** والخطوط الكبرى لبرنامج الاتحاد من خلال أمينة العام السابق أحمد بن صالح الذي عين كاتب دولة للتخطيط. وتم وضع الخطة العشرية 1962-1971 التي تنص على بعث **أقطاب تنموية جهوية** من شأنها أن تضمن التكامل والتنمية من خلال إنشاء مراكز صناعية مثل مصنع السكر بباجة، مصنع ورق عجيب الحلفاء بالقصرين والصناعات الميكانيكية بالساحل ومواد البناء بجمال والحامة والنسيج بقصر هلال والحاجب... كما أن أزمة بنزرت ومعركة الجلاء فرضنا إعادة التوظيف (reconversion) لكل من بنزرت ومنزل بورقيبة (صناعة الفولاذ – الصناعات المعدنية – تكرير النفط...) في حين فرض الجلاء تأميم الأراضي الفلاحية سنة 1964 وبعض الصناعات الأساسية بتونس العاصمة كالشركة الصناعية لصناعة الاميونت (Sicoac)، شركة الأنابيب أو الشركة التونسية للأسمدة الكيماوية (Stec)<sup>5</sup>، وشركات الفوسفاط

<sup>3</sup> - نذكر هنا حركة هامة لتغيير أسماء العديد من المناطق والمدن وكذلك حملة اللقب العائلي التي سعت إلى القطع مع كل ما هو سلطة موازية وكل ما من شأنه أن يذكر بها وذلك بإسم الحداثة والنجاعة والشفافية

<sup>4</sup> A. Belhedi, Le mouvement moderniste tunisien et la question spatiale, Acmaco-Cemaref , Tunisie 2040, (Tunis, 2012)

<sup>5</sup> Ben Hamed A, Le quartier sud de Tunis. Industrie et urbanisation à Jebel Jeloud Sidi Fethallah. (Tunis, FLSH, 1974)

بصفاقس ( NPK و SIAPE ) كصناعات تعويضية للتوريد. وتم العمل على الحد من التفاوت الجهوي من خلال هذه الأقطاب وبعث ديوان تونس الوسطى ودواوين الأحياء (مجردة - السواسي...) ومن خلال نشر التجهيزات التعليمية والصحية التي تكاد تكون آلية على مستوى مراكز الولايات والمعتمديات.

كما تم اللجوء إلى تنمية السياحة في أواخر الستينات للقيام بعملية التصنيع التي كانت تحتاج إلى تمويلات هامة وإلى العملة الأجنبية ووقعت دراسة وبرمجة عدة مناطق سياحية كانت ساحلية أساسا (جربة-جرجيس - نابل-الحمامات، سوسة-المنستير...). لكن حتمية تعويض الصناعات الموردة وتأميم الصناعات الاستعمارية وأزمة بنزرت مع الجلاء، كلها عوامل أدت إلى تدعيم الشريط الساحلي (تونس، صناعات بنزرت ومنزل بورقيبة، المعامل الميكانيكية بالساحل، موبلتيكس بالمنستير، صناعات النسيج بقصر هلال، الفوسفات بصفاقس). من جهة أخرى، كما أدى إنشاء المناطق السياحية والمطارات والتجهيزات المصاحبة لها بكل من الحمامات - نابل وسوسة - المنستير وجربة - جرجيس إلى تعزيز الشريط الساحلي مما جعل الشريط الساحلي منطقة استقطاب جعلت من العاصمة والساحل والوطن القبلي مناطق جذب سكاني واقتصادي. هذه العملية تزامنت مع تعميم التعاضد في النصف الثاني للستينات<sup>6</sup> أدت بصفة غير مباشرة إلى تدعيم المناطق الساحلية بشكل جعل الهجرة تنصب على العاصمة بالخصوص والسواحل بدرجة ثانية مما استدعى اللجوء إلى إجبار النازحين على الرجوع إلى مواطنهم الأصلية<sup>7</sup>.

### 3 - الانفتاح والتفاوت الجديد

تدعم هذا التوجه مع الفترة الليبرالية من خلال قانون الصناعات التصديرية في أبريل 1972 وتدعيم السياحة بدرجة كبيرة وتطور الزراعات السقوية وخلق أحواض لإنتاج الحليب واللحوم الحمراء والبيضاء والبيوت المكيفة بالإضافة إلى إنشاء المركب الكيماوي بقابس ثم المناطق الحرة لكل من جرجيس وبنزرت والمحطات السياحية لكل من القنطاوي وطبرقة وما تطلبه ذلك من تجهيزات كبرى من مطارات، موانئ، طرقات سريعة، جلب المياه للشرب وللري، تعززت أخيرا بالأقطاب التكنولوجية وخلق الجامعات التي دعمت أكثر المناطق الساحلية وجعلت البلاد التونسية تنشط إلى اثنين : مناطق ساحلية، دينامية وجاذبة مؤهلة للاندماج في العولمة وبالتالي وجب إعدادها لذلك ومناطق داخلية مهمشة قدرها أن تعيش بالهبات التي تمنحها لها الدولة وهو ما ورد بوضوح في المثال المديرى للتهيئة الترابية الوطنية سنة 1997<sup>8</sup>.

أفضت سياسة الانفتاح والاقتصاد المتخارج وتشجيع الاستثمار الأجنبي (قانون افريل 1972) خلال السبعينات إلى إرساء اقتصاد تخارجي عززه بعث المركب الكيماوي بقابس والميناء وإلى سوحلة الدينامية المحلية. أما تراجع الدولة والعولمة المتزايدة واعتماد برنامج التعديل الهيكلي (1986) واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ( 2008-1996) فقد أدت إلى انحسار المجال الاقتصادي في مثلث " بنزرت - المهديّة - قليبية" الذي أصبح يضم أهم المشاريع منذ التسعينات نتيجة التنقية الوظيفية للعاصمة لفائدة الشمال الشرقي ومنطقة الساحل. حيث نجد الطرق السيارة والمناطق الحرة بكل من بنزرت وجرجيس والمحطة السياحية بالقنطاوي ثم الياسمين-الحمامات والمنطقة السياحية بالمهدية وأخيرا، كل المشاريع المنجزة أو بصدد الانجاز أو الدراسة خلال العقدين الأخيرين مثل ضفاف البحيرة بتونس العاصمة، المحطات السياحية بهرقلة والسلوم، مطار وميناء النفيضة وكذلك الجامعات والأقطاب التكنولوجية.

أما في الداخل فإن تدخل الدولة اقتصر على بعض المشاريع المحدودة كالمحطة السياحية بطبرقة، الاسمنت الأبيض بالشمال الغربي، المركب الكيماوي والمطار بقفصة، السياحة الصحراوية بتوزر... لقد شكل المخطط السادس أول مخطط يخصص فصلا كاملا للتنمية الجهوية فقد تم في إطاره بعث المندوبية العامة للتنمية الجهوية التي تولت إعداد خريطة الأولويات الجهوية سنة 1982 وبرنامج التنمية الريفية المندمجة والأمثلة الجهوية للتنمية لكل من الشمال والوسط الغربيين والجنوب<sup>9</sup>.

فالمناطق الساحلية تمثل ما يقارب 51 % من المناطق السقوية، 60 % من الصادرات الفلاحية و63 % من الإنتاج الفلاحي، 95 % من الإنتاج والتشغيل الصناعي(94 % من المؤسسات المنشأة سنة 2010) والسياحي و67 % من السيارات وما يناهز 75 % من القيمة المضافة ونسبة كبيرة من الثروات ومن المداخل و86,4 % من نوادي الإعلامية، فحتى على مستوى البرامج الجهوية للتنمية نلاحظ أن المناطق الساحلية تمثل 82% من الاستثمارات<sup>10</sup>.

فنسبة النمو الديمغرافي تتجاوز المعدل الوطني الذي يساوي 1,21 % بين 1984-2004 باستثناء الجنوب الشرقي. أما المناطق الداخلية فنسبة النمو فيها كانت دون هذا المعدل. هذه الدينامية المتفاوتة تفسر النزعة المتناقضة بين

<sup>6</sup> - تم تأميم الأراضي الفلاحية التي كانت لدي المستعمر والتي تمثل أغنى الأراضي سنة 1964 وقد وقع في البداية بعث التعاضديات المثالية على هذه الأراضي وحولها لتكون النواة الأولى للتجربة التعاضدية خلال الستينات.

<sup>7</sup> DAT, Villes et développement en Tunisie, 1973

<sup>8</sup> DGAT, Schéma national d'aménagement national, 1996-1998

<sup>9</sup> CGDR, Plans régionaux de développement du NO, du CO, du Sud, (Tunis, 1986).

<sup>10</sup> A Belhedi, L'organisation de l'espace en Tunisie, (Tunis, FSHS, 1992). MDE, Migration intérieure et développement régional, (Tunis, INS, 1996).

المجال الساحلي الذي تعززت مكانته الديمغرافية منذ الاستقلال حيث مرت من 64,7 إلى 68,4 % بين 1956 و 2004 في الوقت الذي تراجع فيه الوزن الديمغرافي للمناطق الداخلية من 35,3 إلى 31,6 % بين 1956 و 2004. ففي سنة 2009 نجد 94,1 % من المؤسسات المنشأة في الشريط الساحلي. كما أن الاستثمار المباشر الأجنبي (IDE) يتركز بالشريط الساحلي بنسبة 70 % (العاصمة 29% - الوطن القبلي 15,4% - الساحل 25%)<sup>11</sup>.

أهمية الشريط الساحلي في مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (%)

السكان	الحضر	المناطق السقوية	الإنتاج الفلاحي	التصدير الفلاحي	الشغل الصناعي	الشغل السياحي	القيمة المضافة	الهواتف الجواله	السيارات	حواسيب الأنترنت	نوادي
67	75	51	63	60	94	95	75,3	80,6	67	86,4	

المصدر : A Belhedi, L'organisation de l'espace ne Tunisie, Tunis, 1992, 2012

فالشمال والوسط الشرقيين يمثلان 68 % من السكان (ش:ش: 37% - و ش : 22% ) و 85% من الناتج الداخلي الخام (ش:ش: 50% - و ش: 25,6%) مع أن ولاية صفاقس تمثل تقريبا 9%. بالإضافة إلى الاختلال الكمي نجد هناك فوارق نوعية وهيكلية تتمثل في نوعية الخدمات، في علاقات الإنتاج والروابط الاجتماعية ونوعية الصناعات والذخيرات والسلوكيات والتركيبة الاجتماعية...

تجدد الإشارة إلى أنه منذ نهاية الثمانينات أصبح الوسط الغربي يحتل المرتبة الأولى في الهجرة من حيث الحصيلة الهجرة ونسبة الإرسال تصل إلى 4% بموازاة مع تراجع مستوى الإنفاق الفردي عوض الشمال الغربي الذي كان يحتل المرتبة الأولى منذ الاستقلال. وليس من باب الصدفة أن اندلعت شرارة الثورة من الوسط الغربي لكن الوضع كان متأزما في جل أرجاء المناطق الداخلية بشكل يجعل من كل منطقة نقطة احتقان تترقب الظرف المناسب؟

في هذا الشريط تمثل العاصمة نقطة تركيز هامة رغم الجهود التي بذلت في اتجاه اللاتركيز فهي لا تزال تشكل أهم مركز اقتصادي، فالعاصمة مرت بين 1956 و 2004 من 16 إلى 23 % من السكان وهي تمثل ثلث سكان المدن (32,6%) رغم كل الإجراءات التي اتخذت للحد من تضخم العاصمة لفائدة الواجهة الشرقية أساسا حيث لا تزال تشكل أهم قطب استقطاب هجري منذ الاستقلال دون انقطاع حيث نجد أن نسبة الوفود تصل إلى 4%. فهي لا تزال تمثل 43 % من الطلبة، 52 % من مخابر البحث، 47,5 بالمائة من نوادي الإعلامية، 35,5 % من الشغل الصناعي سنة 2010 و 56 % من المؤسسات الناشئة سنة 2009<sup>12</sup>.

مكانة العاصمة تونس في مستوي بعث المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (%)

السكان	الحضر	الطلبة	مخابر البحث	الشغل الصناعي	حواسيب الأنترنت	بعث المؤسسات 2009	الاستثمار الأجنبي المباشر	الهواتف الجواله
23	32,6	43	52	35,5	47,5	56	29	34

المصدر : A Belhedi, Le mouvement moderniste tunisien et la question spatiale. Acmaco-Cemaref, Tunisie 2010, 2012

في هذا الإطار لا تمثل المناطق الداخلية إلا نسبة محدودة من النشاط الاقتصادي والتجهيزات والمرافق رغم شساعة الرقعة الترابية وأهمية السكان. فهي مناطق مهمشة بحكم الاختيارات المتبعة منذ الاستقلال ولقد تتالت الأزمت منذ فترة انطلاقا من أزمة الحوض المنجمي سنة 2008 التي نجح النظام القائم في محاصرتها مجالياً آنذاك إلى القصرين وبن قردان في أوت 2010. في هذا الإطار تتفاوت مكانة مختلف المناطق الداخلية حيث نجد أن الوسط الغربي يمثل أقلها تطورا ويأتي قبل الشمال الغربي والجنوب الغربي وليس من باب الصدفة أن تنطلق الثورة من الوسط الغربي.

لقد كان الوسط الغربي منطلق الثورة، فهو مثل منذ نهاية الثمانينات أكبر منطقة مهجرة أصبحت تحتل الصدارة من حيث الهجرة على مستوى عدد المهاجرين ونسبة الخرج التي وصلت إلى حدود 4 % بين 1999 و 2004 وذلك قبل الشمال الغربي الذي كان يحتل هذه المرتبة إلى حدود الثمانينات. فالهياكل الاجتماعية (نسبة الخصوبة ونسب النمو الطبيعي) والروابط الأسرية (أهمية الأسرة الممتدة والروابط العروضية والقبلية) ساهمت إلى حد كبير بجانب الجانب

<sup>11</sup> Belhedi A, Le mouvement moderniste... Acmaco-Cemaref, 2012

<sup>12</sup> Belhedi A, Le mouvement moderniste... Acmaco-Cemaref, 2012, Leaders : <http://www.leaders.com.tn>: 10/01/2010 et 20/08/2010

العقاري المتمثل في أهمية الأراضي الجماعية، كلها عوامل ساهمت في شد السكان حتي إلى فترة قريبة. لكن توزيع الأراضي الجماعية وتدني مستوى الدخل أديا إلى تدفق الهجرة نحو السواحل خاصة الوسط الشرقي أو القطر الليبي. فقد كان الشمال الغربي يحتل هذه المرتبة قبل ذلك نتيجة الاستعمار الزراعي وبعد ذلك تجربة التعاقد. وعلى مستوى الإنفاق أصبح كذلك الوسط الغربي يحتل الدرجة الدنيا بعد الشمال الغربي الذي كان يحتل آخر المراتب إلى حدود التسعينات؟

مستوى الإنفاق الفردي في السنة حسب المناطق 1975-2004 (د)

2005	1990	1975	
1416	509	229	الشمال الغربي
1138	501	242	الوسط الغربي
2390	1007	475	المعدل الوطني

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء 1975، 1990، 2005

فالمناطق الغربية وبدرجة ثانية الجنوبية، تتميز بأهمية الفلاحة الممتدة وأهمية الوظيفة العمومية والبطالة بالإضافة إلى انخفاض مستوى التحضر وأهمية تشتت السكن بالأرياف مما يطرح إشكالية التنمية بحددة في هذه المناطق راها ومستقبلا.

#### 4 - من الاختلال إلى الانحسار المجالي

لقد مرت البلاد التونسية منذ استقلالها من اختلال توازن بين الشمال والجنوب في الخمسينات والستينات نتيجة المعطيات الطبيعية والتاريخية بما في ذلك الاستعمار أساسا إلى اختلال بين السواحل والدواخل خلال السبعينات والثمانينات نتيجة الانفتاح والاندراج في العولمة مما انجر عنه سوحلة المجال. ومنذ التسعينات نلاحظ عملية انحسار المجال الاقتصادي النشيط والديناميكي في مثلث حول العاصمة ويضم الشمال الشرقي والوسط الشرقي في شكل مثلث يربط بين مدم بنزرت - المهدية وقليبية<sup>13</sup>. كما أن المشاريع الحديثة التي تتمثل في ميناء ومطار النفيضة والمحطات السياحية بهرقلة والسلوم ساهمت في الوصل بين هاتين الجهتين لتكون واجهة بحرية نشيطة ومستقطبة لنسبة هامة من الأنشطة الاقتصادية حيث تمثل ما يناهز 80 % من المؤسسات الصناعية المصدرة ومواطن الشغل. فالواجهة الشرقية (الشمال الشرقي والوسط الشرقي) تمثل 75 % من السكان و 59 % من الناتج الداخلي الخام في حين يضم المثلث 66 و 50 % على التوالي.

أهمية الواجهة الساحلية الشرقية الشمالية والوسطى %

المثلث النشيط	الوسط الشرقي (صفاقس)	الشمال الشرقي	
66,2	25,6 (9,4)	50	السكان
50	22 (9)	37	الناتج الداخلي الخام

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء، 2012 Acmaco-Cemaref

#### 5 - كيفية طرح المسألة الجهوية

لقد طرحت مسألة التنمية الجهوية في إطار الدولة الراعية بتوجهات وفي أطر متباينة تماما مع توجه قطاعي بالأساس دون اندماج مجالي واقتصادي.

#### أ - أزمة البداية وأزمة النهاية

تم طرح مسألة التنمية الإقليمية في إطار أزمة اقتصادية واجتماعية وذلك في فترتين مختلفتين: الأولى في الستينات في إطار التوجه الاشتراكي والتجربة التعاقدية باعتماد برنامج إتحاد الشغل، كما سبق أن ذكرنا، والثانية مع بداية الثمانينات مع اندلاع عملية قفصة والأزمة مع إتحاد الشغل من خلال تخصيص فصل كامل في المخطط الثامن<sup>14</sup> للمسألة وإنشاء المندوبية العامة للتنمية الجهوية وثلاثة دواوين للتنمية الجهوية بكل من الجنوب والوسط الغربي والشمال الغربي. وقد بادرت المندوبية العامة للتنمية الجهوية بوضع خارطة أولويات التنمية الجهوية سنة 1982 وإعداد

<sup>13</sup> Belhedi A, La fracture territoriale, (Tunis, Wassiti Perspectives, 2012

<sup>14</sup> - تم اجتماع اللجنة الوزارية للتهيئة الترابية لأول مرة سنة 1979 وقامت بعدة توصيات في هذا الباب ( A Belhedi 1972 - L'aménagement du territoire en Tunisie. FSHS, Tunis

مخططات التنمية الجهوية وتقييم برنامج التنمية الريفية<sup>15</sup> ووضع برنامج التنمية الريفية المندمجة سنة 1987. وقد وقعت برمجة عدة مشاريع، كما تم إدماج جل البرامج ذات الطابع الجهوي في برنامج واحد : البرامج الجهوية للتنمية. في سنة 1985 تم إعداد الميثاق المديرية للتهيئة الترابية على المستوى الوطني وكذلك الأمثلة الجهوية على أساس التوازن الإقليمي وتدعيم المراكز الجهوية والشبكات الحضرية على أن تستجيب كل منطقة لحاجيات سكانها من حيث الشغل وأن يقع استغلال الموارد والطاقات الجهوية. في هذا الإطار تم سنة 1989 بعث المجالس الجهوية والمحلية للتنمية وكذلك المجالس القروية في محاولة لتشريك الجهات في عملية التنمية من خلال توسيع المهام وتشريك رؤساء البلديات وأعضاء الولاية في مجلس النواب.

لكن الأزمة التي اندلعت مع منصف الثمانينات أدت إلى اعتماد برنامج التعديل الهيكلي وجعل الدولة تتخلى عن المسألة الاقتصادية وتتدخل الخصخصة من بابها العريض مع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996 وإعداد الاقتصاد التونسي لذلك على مدة 12 سنة (1996-2008). في هذا الإطار تم التخلي تماما عن جل المشاريع المهيكلة والتي تمت برمجتها خلال المخطط الثامن. تم إعداد الميثاق التوجيهي للتهيئة الترابية سنة 1996-1998 واعتماد الاندماج الاقتصاد التونسي في العولمة مما حتم تقسيم البلاد إلى نصفين : تونس الساحلية تتميز بالدينامية الاقتصادية وهي الوحيدة القادرة على الاندراج في النظام العالمي. أما تونس الداخلية التي لا تملك الموارد والكفاءات فقدها الإعانة عن طريق مساعدة الدولة للسكان على تحسين أوضاعهم الحياتية عبر آلية إعادة التوزيع. ومن حسن الحظ أنه لم تقع الموافقة على هذا الميثاق التوجيهي بصفة رسمية ولو أنه تم في الواقع اعتماد بعض اختياراته مثل المكبات الجامعية. ففي ظرف عشرية واحدة تم الانتقال من الشيء ونقيضه : التنمية الجهوية المتوازنة والانفتاح الكلي والاندراج في العولمة. في الحالتين، انطلقت العملية نتيجة أزمة اجتماعية وسياسية وتم التخلي عنها من جراء أزمة أخرى مما يدل على أن الاختيارات كانت ظرفية ونفعية أساسا وليست مبدئية وان البعد التقني كان السائد في تصور التنمية الجهوية بالإضافة إلى الطابع الاجتماعي والسياسي. في الحالتين لم تشمل التجربة الجانب المؤسساتي ولا التمويل وحتى المجالس التنموية كانت بمثابة ذر الرماد على العيون ووسيلة لتأطير الجهات من طرف السلطة بدعوى أن الديمقراطية لا تكون إلا بصفة تدريجية وأن ما أنجز هو بالشيء الكثير<sup>16</sup>. هذه البرامج الجهوية للتنمية كانت محدودة جدا بالإضافة إلى تميزها بالنثر وعدم الاندماج. فهي لا تتجاوز 11 % من الاستثمار العمومي و5,2 % من حجم الاستثمار الإجمالي. فالبرامج الجهوية كانت دائما وليدة أزمة على المستوى الوطن.

## ب - الطابع القطاعي وعدم الإدماج

لقد كان الطابع القطاعي سائدا من خلال تجزئة المسألة ومعالجتها بصفة قطاعية وبعيدة كل البعد عن الاندماج. فالطابع الفلاحي كان طاغيا من خلال دواوين وشركات الإحياء والتنمية الريفية، دواوين المناطق السوقية والإحياء الفلاحي. نجد ذلك من خلال تخفيف التركيز أو ما يسمى باللاتركز أو اللامركزية (déconcentration) واللامركزية (décentralisation) الصناعية منذ منتصف السبعينات (قانون 977 ، قانون 1981 و1987 وتطوير السياحة الداخلية والصحراوية واللامركزية الإدارية (الإدارة الجهوية) والجامعية (الكليات والمعاهد ثم الجامعات والدواوين الجامعية) ومن خلال إعداد مجلة الاستثمارات (1993) والنصوص الترتيبية المرتبطة بها التي ميزت بين المناطق ومكنت من تشجيع الاستثمار في المناطق ذات الأولوية.

كما أن عدم الاندماج كان السمة الطاغية لمختلف هذه البرامج. ويبدو ذلك واضحا في برامج المجالس الجهوية الممتازة التي كان يرأسها الرئيس السابق بصفة دورية لمختلف الولايات مستغلا في ذلك المناسبات (الانتخابات) والأزمات كما هو الشأن بالنسبة إلى القصرين أو قفصة مثلا إثر أحداث الحوض المنجمي سنة 2008. حيث كانت بمثابة مجموعة من المشاريع المتنوعة تتسم بالتشتت المجالي لتشمل كل أنحاء الولاية وعدم الترابط الاقتصادي والتقني تتدرج من رياض الأطفال إلى الحديقة وصولا إلى المصنع أو المعهد العالي سعيا وراء تلبية مختلف الأطراف والمعتمديات.

## ج - التنمية المحلية : خيار استراتيجي أم تعويض لتراجع للدولة الراعية؟

في ظل تراجع الدولة الراعية وتنامي العولمة كان لزاما أن يتراجع البعد الجهوي والإقليمي نظرا إلى أن الأولوية أصبحت التعديل الهيكلي وإعادة التأهيل والخصخصة وتأمين أعلى نسب النمو الاقتصادي على المستوى الوطني. في هذا الإطار، بدأ البعد المحلي يكتسي أهمية بالغة بدعم من المؤسسات المالية العالمية (البنك الدولي - صندوق النقد الدولي) والمؤسسات غير الحكومية. فكانت المجالس المحلية للتنمية وجمعيات للتنمية المحلية وتجمعات التنمية الفلاحية وتشجيع الجمعيات التنموية من خلال البنك الوطني للتضامن.

<sup>15</sup> - كنا قد شاركنا في إعداد الدراساتين الأخيرتين

<sup>16</sup> - تم إثر الانتخابات البلدية الأخيرة لسنة 2010 الانتقال من 7 إلى 22 بالمائة بالنسبة للمعارضة التي نجحت في الانتخابات في حركة إعطاء صبغة تمثيلية لهذه المجالس الجهوية وذلك في جويلية 2010.

### III - الحصيلة : من اختلال إلى آخر

يمكن حوصلة التجربة التونسية في ميدان التنمية الجهوية في بعض النقاط الأساسية ولا بد من التأكيد على أهمية البعد المجالي والترابي للثورة التونسية من حيث الدواعي والأسباب أولا والمسار ثانيا والتبعات والرهانات ثالثا :

**1 - تحسن المستوي المعيشي واستقرار الخارطة الجهوية :** لقد تطورت مختلف الجهات منذ الاستقلال على مختلف الأصعدة وبنسب هامة أحيانا لا يمكن أن ننكرها مثل التجهيزات الأساسية والتدريس والصحة والسكن والطرق والدخل. لكننا نلاحظ مفارقة تتمثل في أن التفاوت الجهوي بقي على حاله أو يكاد. فباستثناء بعض الحالات المحدودة نجد **نفس الترتيب الجهوي ونفس الخارطة للتفاوت الجهوي**. فالمناطق التي كانت محضوة في البداية هي التي انتفعت أكثر من غيرها من دولة الاستقلال وبالتالي حافظت على نفس المعاملة ونفس الرتبة وأحيانا انتقلت من مناطق متأزمة منفرة إلى مناطق جاذبة مثل ساحل سوسة ومعنى ذلك أنه رغم المجهودات التي بذلت فإن التركيبة أو البنية المجالية لم تتغير طوال أكثر من نصف قرن<sup>17</sup>.

#### 2- من الاختلال شمال-جنوب إلى الاختلال بين السواحل والداخل :

لقد تنقلت البلاد من اختلال موروث بين الشمال والجنوب إلى اختلال بين السواحل والداخل بصفة مباشرة أو غير مباشرة خلال السبعينات والثمانينات قيل أن ينحسر المجال الدينامي في الواجهة الشرقية الشمالية والوسطى في المثلث كما بيناه سابقا. كما أن المناطق الداخلية نسبة التحضر فيها منخفضة مما يطرح إشكالية التنمية بالأرياف فإننا ندرك مدى خطورة الوضع بالمناطق الداخلية حيث ترتفع نسبة البطالة والفقر بصفة ملحوظة خاصة وأن الفوارق بين المدن والأرياف لا تزال مرتفعة رغم المجهودات المبذولة لتذليلها.

فالإنصاف بين الجهات يقتضي منا اليوم **وقفة تفكير وتقييم** لإنارة العمل المستقبلي ولتعديل الكفة لكي تتجنب البلاد الإنزلاقات الخطيرة إذا وصلنا في نفس الطريق واكتفينا بترقيعات تقنية وجزئية كما كان العمل في كل أزمة منذ الستينات. فالتوازن التام والمطلق غير واقعي و غير مرغوب فيه قطعا لأنه يمنع التراكم الاقتصادي وبالتالي النمو. **وما هو مطروح ومطلوب هو ليست المساوات بقدر ما هو الإنصاف** أي القبول بتفاوت نسبي محدود لا تجاوز ذلك الخط الأحمر الذي يمثل نوعا من **الاتوازن المقبول**، الذي تقبل به المجموعة الوطنية وكذلك الجهوية في إطار خطة تنمية تقر بها الأغلبية وتقبلها وهو ما يطرح مسألة الديمقراطية عامة والديمقراطية المحلية بالخصوص. فالإنصاف بين الناس يمر حتما من خلال الإنصاف بين الجهات والمناطق، فهو لا يتجزأ والديمقراطية كذلك.

**3 - ضعف نتائج سياسات التخفيف من التركيز واللامركزية :** رغم كل القوانين التي وضعت للتخفيف من التركيز المشط للأنشطة بالعاصمة وبالسواحل منذ السبعينات (1977، 1981، 1987، 1993) والمجهودات التي بذلت من حيث التجهيزات (مطارات، موانئ...) و بعث المناطق الصناعية تشجيع والسياحية الداخلية (السياحة الصحراوية، مطار توزر، مطار قفصة...) أو حتى على الواجهة الساحلية الشمالية (منطقة طبرقة عين دراهم) فإن النتائج تبدو هزيلة جدا. فبالنسبة للصناعة مثلا نجد أن **الشريط الوسيط هو الذي استفاد أكثر** من المناطق الأخرى من الامتيازات الممنوحة. فالمناطق الطرفية و الحدودية خاصة لم تستقطب إلا نسبة محدودة جدا تكاد لا تذكر حتى على مستوى الصناعات العادية كالنسيج رغم تطور وجود المناطق الصناعية وتطور الاتصالات وفك الانحباس، فما بالك بالصناعات المتطورة<sup>18</sup>.

#### 4 - لقد بينت الدراسات العلمية وجود ارتباط وثيق بين ثلاثية عضوية<sup>19</sup> أساسية في العملية التنموية :

أ- بين مستوى التنمية بمختلف أبعادها من جهة وحجم الاستثمار وكثافته كم جهة أخرى (حجم الاستثمار/السكان).  
ب - بين الاستثمار ومختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية : نسبة التحضر، نسبة التمدن، مستوى الدخل، توفر المرافق المنزلية الصحة التشغيل، الفقر... الخ<sup>20</sup>. كما أن الدراسات في العالم بينت وجود علاقة وطيدة بين مستوى التنمية والمستوى المعيشي للسكان من جهة ومدى مشاركتهم في الحياة العامة (الجمعيات، الأحزاب...) من جهة أخرى<sup>21</sup>.  
ج - بين الاستثمار الخاص والاستثمار العمومي حيث أن الاستثمار الخاص يتبع دائما الاستثمار العمومي، أي الدولة، ويستغل التجهيزات الأساسية والامتيازات الممنوحة ويختار أنسب المواطن التي توفر له الربح الأوفر. هذا الارتباط

<sup>17</sup> Acmaco-Cemaref, Tunisie 2040, (Tunis, 2012).

<sup>18</sup> Hayder A, Les dynamiques régionales en Tunisie : de la régionalisation à la métropolisation, Revue Tunisienne de Géographie (Tunis, FSHS, 2007), A Belhedi 2012

<sup>19</sup> - أنظر الدراسة التي قمنا بها والدراسات التي تلتها : FSHS, Tunis : 1992 : Espace, société et développement. A Belhedi -

<sup>20</sup> A Belhedi, Espace, société et développement en Tunisie, (Tunis, FSHS, 1992)

<sup>21</sup> Banque mondiale, 'Repenser la géographie économique, (New York, BM, 2009),

[www.worldbank.org/wdr2009](http://www.worldbank.org/wdr2009)



يجعل الدولة في صلب إشكالية التنمية الجهوية والمحلية مهما كانت درجة تخليها عن الحياة الاقتصادية بصفة مباشرة وتعويض الدولة الراعية بالدولة الموجهة<sup>22</sup>.

فلاستثمار يمثل الركيزة الأساسية في عملية التنمية الترابية ومن هنا ندرك أهمية دور الدولة والقطاع العام في دفع التنمية في المناطق الفقيرة والداخلية وحث الاستثمار الخاص لتتوجه لهذه المجالات. فالاستثمارات كانت تتركز بنسبة 80 بالمائة في السواحل حتى خلال الستينات التي تميزت بإحداث الأقطاب الصناعية في الدواخل وذلك من جراء أزمة بنزرت وتأميم بعض الصناعات وبعث المناطق السياحية الشاطئية. فأعلى النسب التي تمتعت بها المناطق الداخلية سجلت في الثمانينات خلافا لما يبدو في الظاهر وذلك نتيجة المشاريع التي تم بعثها آنذاك مثل المحطة السياحية بطبرقة، مصنع السيارات بالقيروان أو مصنع الأسمنت بأم الكليل والسكر ببوسالم... وقد بلغت نسبة الاستثمار في المناطق الداخلية 34% خلال هذه الفترة. 60% من الاستثمار العمومي و80% من الاستثمار الخاص تركزت بالسواحل وخلافا لما يتبادر للذهن فإن التركيز الساحلي كان أكبر: 84% خلال الستينات عوض 60% خلال السبعينات والثمانينات.

## 5 - من ثنائية المقاربة إلى ثنائية المسار الثوري

تتمثل المقاربة المتبعة في الأولوية المطلقة للبعد الاقتصادي والبعد الوطني مع تهميش البعد السياسي واستعمال البعد الاجتماعي للتعديل والحد من الأزمات والتوترات. فبناء الاقتصاد الوطني وأولية النمو أفضيا إلى تركيز الاستثمار في المناطق والمدن المؤهلة لذلك في حين أن التعديل تمثل في الجانب الاجتماعي الذي طبع كل البرامج التنموية منذ بداية السبعينات والتي اكتست شكل النثر والتقسيم المجالي للموارد: التنمية الريفية - التنمية الريفية المندمجة - التنمية الحضرية المندمجة - صندوق 26-26 - البرنامج الوطني للتشغيل - برنامج العائلة المعوزة - البرنامج الجهوية للتنمية... وجل هذه البرامج لا تتجاوز 11% من الاستثمار العمومي و5.2% من الاستثمار الإجمالي<sup>23</sup>. النتيجة تمثلت في التهميش الاجتماعي والاقتصادي أساسا للدواخل والأرياف والمناطق الفقيرة مما جعل المطالب الأساسية تتلخص في التشغيل و التنمية والكرامة والتهميش السياسي للسواحل والمدن والمناطق المحظوظة وبالتالي فإن المطالب كانت سياسية بالأساس تتمثل في الديمقراطية، التعددية، التنافس، المطالبة المهنية...

لقد تفرقت الثورة التونسية حول عنصرين هاميين من حيث انطلاقها وصيرورتها وتداعياتها تمثلا في ارتباطها بثنائية مجالية كانت منطلقها ولا تزال تلازمها وربما ستؤثر حتما في تداعياتها وتبعاتها:

أ- انطلاقها من المناطق الداخلية الفقيرة والمهمشة والتي تتميز بارتفاع نسبة البطالة خاصة لدى حاملي الشهادات العليا في مناطق تشكو من الهشاشة الاجتماعية والتهميش الاقتصادي جعلتهم في معركة دائمة في سبيل الشغل والكرامة وهو ما فتح باب النضال الاجتماعي والاقتصادي. هذا الوضع جعل المناطق الداخلية حساسة أكثر إلى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية كالبطالة والفساد والتهميش والفقر والتنمية والكرامة وهو ما يفسر منطلقات الثورة.

ب- المناطق الساحلية تميزت منذ الاستقلال بتحسين في الأوضاع الاجتماعية وتركز للأنشطة الاقتصادية العصرية والمستقطبة وارتفاع نسب التحضر وتطور المرافق والتجهيزات مما جعل نسب البطالة فيها منخفضة نسبيا وجعل الفئات المتوسطة تحتل حيزا هاما رغم تحييدها نوعا ما وتهميشها على المستوى السياسي مما ييؤنها إلى لعب دور هام على مستوى المطالبة السياسية. فالتهميش السياسي كان المنطلق والعامل الأساسي في محاولتها تأطير الثورة وربما الالتفاف حولها.

لقد انطلقت الثورة من المناطق الداخلية عامة والوسط الغربي أساسا لتنتشر في ربوع البلاد من خلال الشبكات الاجتماعية وتندرج إلى أن تصبح ذات صبغة سياسية بالأساس في السواحل والمدن الكبيرة تحمل هموم النخب الحضرية وطموحها المقموعة إلى الديمقراطية والحرية أفضت بدورها إلى تجذير الانتفاضة لتصبح ثورة باتم معنى الكلمة. هذه الثنائية نجدها في صيرورة الثورة التي تجذرت وتبلورت مطالبها من خلال اعتصامي القصة ولولاها لما وقعت القطيعة ولما حدث التجذر في المطالب والتنظيم. هذه الاعتصامات انطلقت من المناطق الداخلية والأحياء الفقيرة بالعاصمة والتحققت بها بعد ذلك المناطق الأخرى المتوسطة أو الميسورة نوعا ما لتساهم بحكم طبيعتها في تأطيرها وربما في الاستحواذ عليها لاحقا. ففي الحاليتين نجد التهميش يمثل المنطلق ويحدد طبيعة المطالب والأطراف المتدخلة في كل مرحلة.

هذه الثنائية نجدها في القوافل التي تلت الأيام الأولى للثورة: قافلة الكرامة من سيدي بوزيد إلى العاصمة تلتها قافلة التضامن والاعتراف في الاتجاه المعاكس من العاصمة أساسا. نجد هذه الثنائية كذلك في الحوار القائم في الصحف والأحزاب والهيئة العليا للثورة والمجلس التأسيسي الذي أعطى الأولوية إلى حد الآن إلى الجانب السياسي والدستوري..

## 6 - أهمية البعد الترابي في المسار الثوري

<sup>22</sup> A Belhedi, 1992, 2012

<sup>23</sup> MDE, Migrations intérieures et développement régional. Etude stratégique, Direction de A Belhedi, (Tunis, INS, 1995-1996)

المتمعن في الحوارات والنقاشات الجارية حاليا يدرك أنه وقع تهميش، مقصود أم لا، الجانب المجالي من النضال لفائدة الجانب السياسي الذي طغى ولا يزال يطغى على الخطاب السائد في وسائل الإعلام والأحزاب والنخب بمختلف أنواعها واتجاهاتها بما في ذلك الهيئة العليا والحكومة المؤقتة. فالمواضيع المطروحة تتمثل في الانتقال الديمقراطي والتعددية والديمقراطية والمجتمع المدني والتناصف والقانون الانتخابي مما يفسح المجال واسعا أمام التجاذبات السياسية والأيدولوجية... أما الحوار في المسألة الاقتصادية والترايبية والتنمية الجهوية والتي كانت منطلق الثورة فهو لا يزال محتشما جدا إن لم يكن غائبا تماما. فالتنمية الجهوية والمحلية لا يزال ينظر إليهما وكأنهما مسألة فروق بسيطة وجب تقليصها لتلخص في خلق مواطن شغل أو مسألة اجتماعية بحثة تتطلب التدخل الظرفي والمعونة مما يجعلهما تطرح بشكل مغلوط تماما.

هناك إذن **حيف مزدوج** تمثل في التوظيف السياسي من جهة ومن خلال حدة المطالبة المهنية المؤطرة أو الموجهة التي سادت البلاد وخاصة المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى. هذا الوضع أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي من خلال ارتفاع نسب البطالة وغلق العديد من المؤسسات في الوقت التي انطلقت في الثورة بسببها حيث أن عدد العاطلين عن العمل ارتفع بعشرات الآلاف منذ جانفي 2011 في حين أن النقاشات تمحورت أساسا على المستوى السياسي-الإيدولوجي: اللانكية، علاقة السياسة بالدين، التناصف، مسألة الهوية، الشريعة كمصدر أساسي أو وحيد للدستور... من جهة أخرى، لم تكن قوافل التضامن والاعتراف لقاقل الكرامة والحرية في نفس المستوى وكانت دون التوقعات والحكومة المؤقتة لم تقم إلا بتدعيم المبالغ التي كانت مخصصة لهذه الجهات في إطار البرامج الجهوية للتنمية (251 مليون د) وتغيير مقاييس التوزيع المجالي في شكل تمييز إيجابي يجعل المناطق الداخلية تستقطب 75% من هذه المبالغ في حين أن الميزانية التكميلية لسنة 2012 التي خصصت 80% للمناطق الداخلية لا تشكل إلا 10% من الميزانية العامة.

#### IV – أهداف التنمية الجهوية ومقوماتها

هناك عدة أهداف للتنمية الجهوية يمكن أن نذكر أهمها وتتمثل أساسا في الإنصاف والنجاعة والتوازن والتضامن في حين أن المقومات تتمثل في ضمان الأسس الضرورية والوسائل الكفيلة لذلك.

##### 1- الأهداف

أ - **تمكين الجهة من أن تقوم بذاتها على المدى البعيد** حسب الموارد الذاتية والطاقات المحلية والخصوصيات المحلية لكي لا تبقى في إعالة تامة من طرف الجهات الأخرى أو الدولة وفي تبعية كاملة تترقب الإعانات وذلك عن طريق عملية إعادة التوزيع التعديلي على غرار التوزيع الاجتماعي والقطاعي لفائدة الفئات الفقيرة أو القطاعات الهشة أو المأزومة ولو أنها تشكل عملية لا مفر منها ولا غنى عنها وذلك من خلال **خطط تنموية جهوية** (أومحلية) على المدى المتوسط والبعيد تمكن الجهات والمناطق من تركيز اقتصاديات متنوعة، متوازنة، متكاملة، قادرة على أن تقوم بذاتها ولو بنسبة محدودة وذلك في إطار اختيارات وطنية واضحة تساهم فيها كل الأطراف وخاصة الجهوية منها.

فالعديد من المناطق لا توجد بها من مواطن الشغل إلا ما توفره الوظيفة العمومية؟ فآزمة الحوض المنجمي سنة 2008 مثلا يرجع النصيب الأوفر في اندلاعها إلى هذه المعضلة والتي تمثلت في تراجع أهم المشغلين في الحوض منذ الاستقلال وهما الوظيفة العمومية وشركة الفوسفات التي تراجع التشغيل فيها من 12000 على ما دون 5000 موطن شغل منذ السبعينات نتيجة تعصير الاستخراج.

ب - **الاستغلال الأمثل** لكل الموارد والطاقات الموجودة بمختلف الجهات والمناطق بصفة ناجعة دون إسراف أو تبذير تبعا لمتطلبات التنمية المحلية التي تعتمد أساسا على الموارد المحلية بشكل يستجيب للاستدامة لنترك للأجيال القادمة مقومات التنمية. كما أن مفهوم الطاقات والكفاءات يجب يتغير، فهو لا يكتفي بالإطارات والتكوين العالي والمهني والتقني فقط وإنما يرقى إلى خلق أفراد أو مجموعات فاعلة، قادرة على أخذ المبادرة وتغيير الواقع المحلي والجهوي وبالتالي لا بد من تغيير للعقليات وإنعتاق للحريات ل يتم خلق **فاعلين جهويين ومحليين** بتشجيع من الدولة.

ج - **التنمية المنصفة** لكل الجهات والمناطق والتي تصب في باب الإنصاف بين الأفراد، والتي تحتمها المواطنة. يمكن أن يتم ذلك من خلال العمل على الحد من التفاوت الجهوي والمحلي عبر مراحل يتم ضبطها تتحدد فيها الأهداف والآليات الاستراتيجية والأطراف المعنية.

فالمطلوب الآن ليس عكس الآلية ووضع حد للدينامية الاقتصادية التي تميز بعض المناطق والولايات والتي ساهمت ربما في إنقاذ الوضع العام في ضل الأزمة الحالية وإنما العكس حيث يتوجب المحافظة عليها لإنقاذ الاقتصاد الوطني في هذا الوضع المتردي وللحفاظ على حد أدنى من النمو الاقتصادي لتلبية الحاجات المتزايدة وتعويض ما وقع إتلافه أثناء الأحداث الأخيرة. من جانب آخر يجب العمل على الحد من الفوارق الجهوية والمحلية وذلك بإعطاء **الأولوية**

للمناطق المحرومة من خلال، ولما لا، التمييز الإيجابي (ségrégation positive) مع وضع برنامج طويل المدى يتمثل مثلا في تقليص الفوارق بنسبة محدد خلال كل عشرية ( بنسبة 50 بالمائة مثلا) مثلا وذلك على كل المستويات : الدخل والتجهيزات والمرافق والبطالة على غرار الأهداف الألفية للتنمية على المستوى العالمي.

**فالتوازن الجهوي** يمثل عنصرا أساسيا في نحت مجال وطني متوازن يضمن التنمية المستدامة التي لا تقوم إلا ببنية مجالية وترايبية متوازنة وإمكانية التكيف والتأقلم مع الظرف الاقتصادي والسياسي العالمي منه (الاستقطاب العلمي، أوروبا) والجهوي (المتوسط، المغرب العربي، العالم العربي). **فالتوازن الجهوي يصب في اتجاه المصلحة الوطنية** حيث يجنب البلاد الهزات ويمكن الاقتصاد من التأقلم مع الظرفية الاقتصادية العالمية والجهوية ويتجنب حدة الأزمات الجهوية. يتمثل التوازن المجالي في العمل على إيجاد بنية ترايبية متوازنة قابلة للتأقلم مع جل الظروف الخارجية والداخلية. هذه البنية المتوازنة تتمثل في توزيع معتدل للسكان والمدن والأنشطة الاقتصادية والتجهيزات الأساسية بشكل يضمن تنمية كل أرجاء القطر بشكل متكافئ ومعتدل في كل الظروف الاقتصادية والسياسية الدولية والجهوية. فالتنمية المتوازنة تمثل هدفا في حد ذاتها على المستوى الوطني وتخدم المصلحة العليا للوطن بدرجة أولى وبغض الطرف عن مصلحة كل جهة على حدة. فالمناطق الحدودية يجب أن تحظى بعناية خاصة لدعم المدن والتجهيزات وربط مختلف المناطق ببعضها بغض الطرف عن فتح الحدود على البلدان الشقيقة من دونها أو قيام السوق المغاربية من عدمها. فالهاجس الأمني الذي كان قائما والذي يفسر نوعا ما التهميش الحاصل من الجهتين يجب أن ينقلب إلى هاجس أمني من نوع جديد يتمثل في تحقيق التنمية بهذه المناطق لتكون صمام الأمان

هـ - **التضامن الترابي** يمثل ركيزة أساسية لمفهوم الوطن ويؤسس للمواطنة التي تنطلق من الانتماء (الماضي والحاضر) في اتجاه المستقبل المشترك. لهذا الانتماء ثلاثة أبعاد على الأقل : محلي و جهوي وقطري. فلا يجب أن يطغى الواحد على البعدين الآخرين وإلا وجدنا أنفسنا في الجهوية المقيطة أو المركزية المشطبة التي تنفي وجود الجهة أو المحلية الضيقة التي ترتبط بولاءات مصلحة أو عرقية.

فالتضامن الترابي بين مختلف الجهات ينبع من منطق مواطني يرتكز على الانتماء إلى نفس الوطن ومن هذا المنطلق على الحق والواجب وليس من باب الشفقة مما يتطلب القيام بإصلاح جبائي شامل يضمن للمنطقة التي تصنع الثروة من الحفاظ على جزء منها ويمكن السلطة المركزية من نسبة تمكثها من الاضطلاع بمهامها و يسمح كذلك المناطق الفقيرة الأخرى من الحصول على نصيبها من الثروة الوطنية. بهذا الشكل نجد أن جزءا من الموارد المتأتية من الجباية المحلية يمكن من تمويل الجماعات الترابية من مستوى أعلى كالولاية أو الإقليم. هذا التضامن الترابي يتماشى نسبيا مع جل الأنماط التنموية المتبعة على المستوى الوطني سواء منها الليبرالية أو الاشتراكية وحتى في إطار العولمة. ففي فرنسا مثلا تحدد ميزانية كل بلدية طبقا لعدد محدد من المقاييس مثل حجم السكان ونسبة التجهيز ومستوى الثروة المحلية...

و - **المواطنة** : تتمثل في الإنصاف بين الأفراد والمناطق والحد من الفوارق من خلال خارطة للطريق واضحة بشكل يضمن التنمية التضامنية. فالمواطنة تعني الانتماء إلى نفس الوطن وتفرض المساواة في التعامل بين كل المناطق وتمكينها من نفس الحظوظ. فبالإضافة إلى الحقوق الأساسية التقليدية كالغذاء والصحة والتعليم والتنقل نجد أن دائرة الحقوق لا تنفك تتوسع لتضم حقوق إضافية تتمثل في الحق في التنمية والمساهمة في الشأن العام والمشاركة في كل ما يهم المجموعة. فالمساواة بين الأفراد تفرض وجوبا المساواة بين المناطق وهو ما يفرض تمشيا توافيقيا يقبله الجميع من خلال التشاركية والحوار. كما أن المواطنة تقتضي كذلك بعض الحقوق والواجبات نجد من بينها التضامن كحق وكواجب على كل فرد وجهة وليس من باب الشفقة والمن والسخاء التي تدخل في باب آخر يمس الوجدان والأخلاقيات.

ز - **الديمقراطية** : تركز على تمثيل المناطق والجهات الأحزاب والمنظمات المهنية أو الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك فإن الديمقراطية تبنى من الأسفل وجل الأنظمة الديمقراطية تركز على 3 أو 4 مستويات ممثلة ومنتخبة وتتقاسم الأدوار. فالسلطة المحلية (بلدية، ولائية، جهوية) تمثل السكان وتمكن الفرد من أن يكون مواطنا بآتم معنى الكلمة وذلك عبر التشاركية الإيجابية والفعلية في كل جوانب الحياة الاجتماعية في مختلف المستويات الترابية مما يجعل منها سلطة مضادة للسلط الترابية الأخرى (المركزية، الجهوية، المحلية...).

ح - **الحكومة الترابية** : تتمثل في المشاركة الفعلية في الشأن المحلي والجهوي والتصور والاختيارات مما يتطلب تشريك كل الفاعلين في المنطقة في عملية وفاقية تضمن اندراج كل الأطراف في العملية التنموية تبعا للمقولة "كل ينجز لفائدتي دون مشاركتي فهو ضدي" (Tout ce qui est fait pour moi sans moi est contre moi). فالدولة تتواجد من خلال من يمثلها كوالي أو المعتمد الذين يسهران على التنسيق والتنفيذ لكن المسير الفعلي يجب أن يكون منتخبا وممثلا للسكان في شكل مجالس جهوية ومحلية منتخبة تتولى وضع الخطط وتحدد البرامج من جهة ومجالس تقنية تضم المصالح الفنية الجهوية والمحلية تتولى الاستشارة والدراسات. هذه الثلاثية متلازمة للوصول إلى الحوكمة.

فالمواطنة تقتضي اليوم التشاركية الفاعلة في مختلف المستويات الترابية في نفس الوقت بما يعني ذلك استنباط الانتماء إلى عدة ترابيات في نفس الوقت وما يتطلبه ذلك من المساهمة الفعلية في نحت ملامح الغد عبر الحوكمة أو الحوكمة الترابية (géogouvernance) عبر بوابات تفاعلية تمكن المواطن من التدخل في إي وقت لإبداء رأيه وتغيير القرارات وتمكن كذلك المسؤول من الإطلاع على رغبات وتطلعات المواطن لتعديل البرامج والاختيارات. هذه الحوكمة تتطلب تحديد الفاعلين المحليين والجهويين وجعلهم يندرجون في العملية التنموية وذلك من خلال اضطلاعهم بدور إيجابي وتجزيرهم في الجهة أو المنطقة من خلال بعث بنوك جهوية وشركات جهوية ومحلية للتنمية بدعم من الدولة ومن شأنها أن تؤسس لاقتصاد محلي وجهوي يمكن من توظيف الموارد واستغلال كل الإمكانيات والكفاءات المتوفرة للتنمية مما من شأنه أن يخلق دينامية محلية تساهم في شد السكان وحتى حث الإطارات المهاجرة على الرجوع إلى مواطنها إذا ما تحسنت أطر العيش وتوفرت المهن الملائمة.

في النهاية، لا بد من الإشارة إلى حتمية عكس العملية التنموية. فالمجال أو التراب أصبح يمثل عامل إنتاج في حد ذاته بالإضافة إلى العوامل التقليدية في علم الاقتصاد (رأس المال، العمل، الأرض). هذا بجرنا إلى إن ننظر إلى الإمكانيات الجهوية وكيفية استغلالها قبل أن ننظر إلى المعوقات التي تحول دون التنمية.

## 2 - المقومات

للتنمية الجهوية عدة مقومات يمكن أن تقتصر على أهمها : الحجم المناسب والتنوع اللازم والبنية المجالية والسلطة الجهوية الممثلة والإمكانيات المالية التي تتناسب والمهمة المناطة بعهد الجماعة الجهوية (أو المحلية).  
أ - **خلق الإقليم** الذي يمثل المستوى الأول للتنظيم الترابي والسياسي للقطر وتضم عدة ولايات لكي تتمكن من أن تمثل سوقا اقتصاديا مناسباً على الأقل بالنسبة للمؤسسات الصغرى وحتى المتوسطة وبالتالي يتطلب ذلك حجماً مناسباً يفوق المليون نسمة ما يسمح بخلق سوق جهوية ويضمن مردودية مقبولة لاختلاف الخدمات والمنتجات.  
هذا الحجم وما يتبعه من المساحة والحاجيات (السكان والمؤسسات) يمكن بدوره من استغلال مقتصدات الحجم والتجاور لتدعيم المراكز الحضرية وإنشاء شبكات حضرية مترابطة وتركيز عواصم إقليمية وجلب الخدمات ذات المستوى الإقليمي. هذه الأقاليم تقطع مع التقسيم الترابي التقليدي للقطر وتضم مناطق ساحلية وداخلية في نفس الوقت لتكوين أقاليم مندمجة على المدى المتوسط والبعيد وتتميز بإشكالية تنموية مميزة.

ب - **التنوع الجهوي** : لا بد من أن تكون الأنشطة الاقتصادية تتسم بحد أدنى من التنوع يضمن التكامل والاندماج الداخلي لمختلف مناطق الجهة. فالتنمية الجهوية لا تقوم على التخصص. فكل الأقاليم المتخصصة تدخل في أزمة مهما طالت الفترة ونذكر هنا مثلاً الحوض المنجمي، السياحة منذ اندلاع الثورة، الأحواض المنجمية ومناطق الغراسات الكبرى في العالم،... فيقدر ما يكون التخصص إيجابياً ومطلوباً بالنسبة للمستوى المحلي نظراً لصغر المساحة الترابية المعنية بقدر ما يكون التنوع هو القاعدة بالنسبة للجهة والإقليم تبعاً لخصوصيات كل منطقة وبحثنا عن التكامل المنشود للاقتصاديات المحلية في إطار خلق ترابيات مختلفة لشبكات النقل والاتصال والعمل على خلق اقتصاد يعتمد على مقتصدات الجوار والترابط ونظم الإنتاج الترابي وشبكات الإنتاج.. فخلافاً للتنمية المحلية التي يمكن أن تقوم على التخصص وأن تقتصر على أحادية النشاط فإن التنمية الإقليمية لا تقوم إلا على التنوع الاقتصادي مما يضمن التكامل والتكافل والتنافس والنجاحة في نفس الوقت.

ج - **وجود شبكة حضرية** : تتوفر الجهة على عاصمة جهوية تؤمن التأطير الترابي وتوفر الخدمات الإقليمية لمجموع سكان الجهة. هذه العاصمة توطر الإقليم وتوفر كل الخدمات الجهوية وتشتع على نظام حضري متراتب يوفر مختلف المستويات الحضرية. وهي عملية تتطلب عدة سنين لكن في الواقع بداية الغيث قطر ولا بد من الشروع في عملية البناء منذ الآن مهما كانت الفترة المطلوبة لذلك.

د - **الحياة السياسية للجهة** : تقتضي التنمية الترابية وجود فاعلين محليين وكذلك توفر حد أدنى من السلطة الجهوية والمحلية مما يتطلب تمكين الجهة والمنطقة والبلدية من مجالس ممثلة منتخبة تدير شؤونها بنفسها وتسهر على تصور خطط التنمية والتهيئة وعلى تنفيذها ومراقبتها ومتابعتها.

فبجانب الديمقراطية على المستوى الوطني التي تسمح بالتعددية والتداول على الحكم وفسح المجال للحريات العامة وأمام المجتمع المدني، لا بد من تمكين الجهات من حياة سياسية تضمن الديمقراطية المحلية على عدة مستويات وتمثل في الوقت نفسه سلطة مضادة تعدل نزعة التركيز والانفراد بالسلطة. هذه الديمقراطية يمكن أن تكون على مستوى البلدية والمعمدية والولاية وكذلك الجهة التي يحب خلقها. هذا ما يستوجب توفير وسائل التنمية الجهوية التي تتمثل في خلق المؤسسات الدستورية للسلطة الجهوية والإقليمية في شكل مجالس منتخبة تدير شؤون الإقليم ولاستعانة بالمجالس التقنية. هذه المجالس المنتخبة تشمل البلدية والمعمدية والولاية والجهة. كما تتمثل في بعث صندوق للتنمية الجهوية وصندوق آخر للتنمية المحلية داخل الأقاليم تكون في مرحلة أولى بمبادرة من الدولة وبمساهمة من البنوك ليتم بعد ذلك تشريك رأس المال

الإقليمي والمحلي بالإضافة إلى العمل على اللامركزية الإدارية والاقتصادية بشكل فعلي مع تقييم كل السياسية التي وقع إتباعها إلى حد اليوم. بالإضافة على ذلك يجب العمل على دعم التخفيف من التركيز وتفعيل الآليات التي من شأنها أن تشجع التوطن في المناطق الداخلية وتخلق دينامية اقتصادية فعلية تؤدي إلى تعديل الكفة.

هـ - **تمويل التنمية الترابية** : لا تستقيم أي عملية تنموية دون توفر التمويل المناسب مما يستوجب إرساء آليات وإنشاء مؤسسات للتمويل في شكل بنوك وشركات تنمية جهوية وبعث صندوق للتنمية الجهوية ولما لا المحلية لتجنب التداخل بينهما وتحويل المجلة الجباية العامة والمحلية لتمكين الجهة والمناطق الفقيرة من موارد مالية مناسبة تبعا لمبدء التضامن المواطني الذي ذكر سابقا. فالمناطق التي تضم عدة أنشطة اقتصادية كالصناعة والسياحة تتمتع بمراد مالية جد مرتفعة متأية من الجباية المحلية في الوقت التي تعاني فيه المناطق الفقيرة من نقص فاحش في الموارد تجعلها عاجزة حتى على القيام بالخدمات الأساسية كالإنارة والحدائق العامة وجمع الفضلات المنزلية. فباسم التضامن المواطني من واجب المناطق الثرية أن تساعد المناطق الفقيرة ومن حق هذه الأخيرة كذلك أن تطالب بالإعانة من منطلق حق المواطنة وليس من باب الشفقة والهبة والسخاء.

كما أن خلق هذه الهيئات الترابية يتطلب تدعيمها بمراد مالية مناسبة للدور الذي ستقوم به وبالتالي لا بد من تخصيص جزء محدد من الموارد الجبائية لتمويل مخططات ومشاريع الجماعات الترابية بمختلف مستوياتها. هذا التمويل يمكن أن يكون من خلال بعث **بنوك جهوية وشركات للتنمية الإقليمية** بتشريك رأس المال الجهوي والمحلي والبنوك الوطنية العمومية والخاصة

كما أن **الإصلاح الشامل للنظام الجبائي** من شأنه أن يمكن المناطق المحضوضة من أن تساهم في تنمية المناطق المحرومة والفقيرة بشكل يمكن من تمويل التنمية الجهوية والمحلي. في هذا الإطار، يجب تقاسم الثروة بشكل يمكن كل السلط الترابية من قسط من التمويل الذاتي يجعلها تتمتع بحد أدنى من الاستقلالية مع سن التضامن المواطني يجعل منه حقا للمناطق الفقيرة وواجبا على المناطق الغنية خلافا للطرح الأخلاقي الذي كان سائدا.

و - **فك الانحباس الترابي (désenclavement)** وربط الشبكات الجهوية ببعضها مما يضمن الاندماج الداخلي للجهات والارتباط بالمناطق المجاورة اعتمادا على مقتصدات الجوار (économie de proximité) ومقتصدات الترابط (connectivité) مما يمكن من إرساء أنظمة إنتاجية ترابية (système de production local, SPL) وخلق شبكات إنتاجية (filières) تبعا لأحواض التشغيل (bassins d'emploi)...

ز - **إعادة النظر في اللامركزية واللامحورية** : تطرح مسألة التنمية الجهوية إشكالية اللامركزية واللامحورية والحوافز الممنوحة (الجبائية والمالية والسياسية...) والآليات المعتمدة في ذلك. فهل هي كافية لتحفيز المستثمرين وجعلهم يتوطنون في المناطق الداخلية؟ وهل هي في مستوى تطلعات المستثمر والسكان على السواء؟ ما هي الصورة الذهنية لدى المستثمر وكيف يجب تغيير الصورة الذهنية لهذه المناطق لدى المستثمر والشباب والمواطن بصفة عامة سواء كان من أصيلي الجهة أو من خارجها؟ لقد أن الأوان أن نقوم بدراسات تقييمية معمقة لسياسة اللامركزية بعد أربعين سنة للوقوف عند الهنات لتفاديها والايجابيات لتدعيمها؟

كما أن المركزية المشطة جعلت المؤسسات التي تركزت في الجهات محدودة جدا تعد على أصابع اليد الواحدة وأن المصالح التجارية بقيت بالعاصمة مثل شركة فوسفاط قفصة أو المجمع الكيمياوي أو شركة الأثاث "موبلاتكس". أما على مستوى الإدارة فإن المركزية لا تزال مشطة وأن الإدارة الجهوية لا تملك حرية القرار.

ح - **الحوكمة الترابية** : تتمثل الحوكمة الترابية أو الحكم الرشيد الترابي (géogouvernance) في التشريك الفعلي والايجابي لكل الأطراف المعنية بعملية التنمية الترابية وتوزيع الأدوار بينها وتمكين المواطن من المشاركة في الحياة العامة التي تهم الحي والمدينة والمنطقة والولاية والجهة من خلال توظيف التكنولوجيات الحديثة للاتصال في شكل مواقع وبوابات تفاعلية تهم مختلف المستويات لخلق مواطن جديد يساهم في نحت معالم المجال و إطار العيش الذي يطمح ويتطلع إليه .

ط - **إعداد مثال جديد للتنمية الترابية** يضبط التوجهات الأساسية بعد الثورة ويخدم الأهداف التي قامت من أجلها كالتوازن الترابي والإقليمي وإعادة هيكلة النظم الحضرية الجهوية وتعديل النظام الحضري الوطني بشكل يضمن التوزيع المتكافئ للثروات والأنشطة والسكان والتجهيزات ويمكن البلاد من بنية ترابية ومجالية متوازنة تؤسس لتنمية مستدامة وقادرة على التلاؤم مع جل الظروف.

ي - **فك الانحباس الترابي** وربط المناطق ببعضها البعض وذلك من خلال بعث اقتصاديات جهوية متنوعة ومرتبطة عبر شبكات إنتاجية (Filières) ومنظومات إنتاجية ترابية (Systèmes productifs localisés) وكذلك من خلال شبكات نقلية مترابطة اعتمادا على مقتصدات القرب (économies de proximité) والترابط (économies de connexité)

مما يخلق اقتصاديات إقليمية قائمة الذات ومتكاملة تعتمد على الإمكانيات المحلية والجهوية. هذا الترابط الجهوي يجعل المناطق الداخلية خاصة تنمو بصفة مستقلة عن العاصمة ويعوض سلبيات الموقع الحدودي.

بهذه الكيفية تكون جل الأطراف المعنية بعملية التنمية الجهوية وكذلك المحلية لها ارتباط ترابي بالمنطقة تدعم الانتماء والارتباط الوجداني وتسهم في تنمية المنطقة وتضمن الاستدامة. بهذا التمشي تستطيع الجهة أن تمثل سلطة ترابية ممثلة للسكان وليس للسلطة المركزية تساهم في إرساء الديمقراطية المحلية وتشكل في نفس الوقت سلطة مضادة تساهم في تعديل السلطة المركزية وتساهم في الحد من زيغها والنزعة الاستبدادية لكل سلطة.

في النهاية، لا بد من طرح المسألة الترابية والمجالية على النقاش العام خلال الفترة الانتقالية لكي يتسنى لكل الأطراف أن تدلي بدلوها في المسألة ويقع حسمها بمساهمة الجميع والتوصل إلى حل يرضي الأغلبية. فالمسألة تتمثل في تحديد مستوى التفاوت المقبول من الجميع مما يتطلب المساهمة في النقاش العام والوصول إلى وفاق يضمن المستقبل ويضمن في الدستور ليكون ملزماً للجميع على المدى الطويل ويجنب البلاد هزة أخرى تكون عواقبها وخيمة.

ففي الإطار العام للانفتاح والعولمة، من الصعب جدا أن يقع الآن العدول عن بعض الاختيارات التي اتبعتها البلاد التونسية لكننا في نفس الوقت لا يمكن أن نواصل معاملة الجهات بنفس المنطق والطريقة. فالتمشي لا بد أن يعكس تماما من خلال التركيز على الإمكانيات وليس على الضغوطات والمعوقات. فالتنمية يجب أن توظف لفائدة الإنسان على مستوى الحاجيات والتطلعات والحقوق، أي المواطنة لكي نتجنب الانحرافات الكامنة في المطالبة بالتنمية الجهوية الضيقة تتمثل في الانزلاق نحو الجهوية المقيطة التي تؤدي إلى الانغلاق والانحسار والتفوق في الهويات المحلية والقبلية والجهوية...

ففقدان الديمقراطية يؤدي حتما إلى الدكتاتورية والظلم والمسألة الجهوية لا تمثل الاستثناء في هذا الباب ولا تخرج عن القاعدة. فالديمقراطية الإبحارية تؤسس للحكومة الترابية التي تمكن المواطن من متابعة والمساهمة في شؤون الحي أو البلدية أو الجهة والتأثير على القرارات بصفة مباشرة بواسطة التقنيات الحديثة للاتصال. هذا التمشي يفضي إلى تنمية ترابية وفاقية وهيئة ترابية تتماشى مع تطلعات المواطن وتعديل من عدم التكافؤ وتؤمن بنية مجالية مستدامة. فالمطلوب هو القطع مع الحكم العمودي والمسقط من أعلى (Top-Down) إلى الحكومة أو الحكم الرشيد والنابع من القاعدة (Bottom-Up) والتشاركي.

فالديمقراطية تستوجب تمثيل المناطق والديمقراطية الصحيحة تبدأ من الأسفل وتحتوي على ثلاث مستويات على الأقل لتمثل سلطات مضادة تمكن كل منها من تعديل زيغ السلطات الأخرى. وبالإضافة إلى الديمقراطية التمثيلية يجب ولوج مرحلة الديمقراطية التشاركية. أما الحكومة فتتطلب التشاركية في التصور والاختيارات والمتابعة والتنفيذ بين مختلف الأطراف الفاعلة من سلطة مركزية وسلطة محلية والجماعة الترابية والمواطنين. فالحكومة تتمثل في جعل الجهة عنصرا فاعلا في القرار والتصوير والمبادرة وليس الاكتفاء فقط بالحد من الفوارق أو بخلق مواطن الشغل أو إنشاء المرافق أو تلبية الحاجات الأساسية. هذه العملية تتطلب تشجيع الفاعلين المحليين وان لم يوجدوا فيتحتم خلقهم. بالإضافة إلى ذلك لا بد من تحديد وظائف كل الأطراف المتدخلة من تنفيذ وتقرير واستشارة كما يبينه الجدول التالي.

#### توزع مختلف الوظائف الإقليمية

التنفيذ - التصرف - المتابعة	القرار - التصور	الاستشارة - الدراسات - الإسناد
الوالي المعتمد	المجالس الجهوية المنتخبة المجالس المحلية المنتخبة	الإدارة الجهوية - المصالح التقنية الإدارة المحلية - المصالح التقنية

فالمطلوب إذن هو عكس المقاربة التنموية من خلال جعل التراب عنصرا إنتاج و التركيز على الإمكانيات عوض المعوقات لمختلف المناطق بالإضافة إلى جعل المواطن في قلب العملية التنموية عملا بالمقولة "كل ما ينجز لفائدتي دون تشريكي فهو ضدي".

### 3 - أسس التنمية الإقليمية

- يمكن حوصلة الأسس التي تركز عليها التنمية الترابية المتوازنة في النقاط التسعة التالية :
- 1 - خلق الإقليم أو الجهة وهي منطقة تظم عدة ولايات تتميز بإشكالية محددة للتنمية وتؤدي المشاريع الكبرى التي تتجاوز صلوحيات وحدود الولاية الواحدة (السدود الأقطاب التنموية...), وجل الديمقراطيات لها مستوى إقليمي. والإقليم يتطلب : الحجم الأدنى - التنوع الاقتصادي - عاصمة أو حاضرة - شبكة حضرية - إشكالية تنموية - سلطة ترابية - تمويل ذاتي أدنى مما يتطلب إعادة القسيم الترابي بشكل يضمن الاندماج المجالي للقطر والتوازن الجهوي والقطع مع التقسيم الحالي مما يضمن التضامن والتنافس.
  - 2- خلق صندوق للتنمية الجهوية
  - 3 - بعث صندوق للتنمية المحلية

- 5 - تجميع المصالح الفنية الإقليمية في مستوى عواصم الأقاليم
- 6 - بعث بنوك وشركات جهوية للتنمية
- 7 - بعث جمعيات للتنمية من المجتمع المدني
- 8 - الإصلاح الجبائي في اتجاهين : عمودي : محلي - جهوي - وطني يتمثل في إسناد كل جهة نسبة معينة من الموارد لتمكينها من الاستقلالية المالية وأقصى : بين أماكن خلق الثروة وأماكن معدومة الموارد تبعا لمقاييس يقع الاتفاق عليها وذلك لضمان التضامن الوطني وأنصاف المناطق المحرومة إلى حد اليوم.
- 9 - تمكين كل المستويات الترابية من مجالس منتخبة ممثلة : البلدية - المعتمدية - الولاية - الإقليم - القطر .  
هذه الأسس لا تستقيم إلا إذا وضعت في إطار خطة عامة للتهيئة والتنمية الترابية تشمل كامل التراب الوطني وتحدد الأولويات الوطنية والجهوية.

#### 4 - التهيئة الترابية والتنمية الإقليمية

تتمثل التهيئة الترابية في إعادة تنظيم المجال، في مختلف مستوياته، بشكل يستجيب أكثر لحاجيات المجتمع التونسي بمختلف شرائحه وفئاته ومنظّماته وذلك تماشيا مع تطور المجتمع والتكنولوجيا ومتطلبات التنمية المستدامة وضغوطات الموارد والإمكانات والمحافظة على التوازنات العامة الترابية والقطاعية والاجتماعية.

يجب أن تتركز التهيئة الترابية على سياسة تدعم التماسك المجالي (Cohésion spatiale) بين مختلف المناطق والجهات داخل القطر وكذلك بين المناطق الحدودية للبلدان المغاربية ويعني ذلك توفر ركنين على الأقل : التضامن المجالي (Solidarité) والقرب المجالي (Proximité) كما هو الشأن بأوروبا حاليا في إطار مثال تهيئة المجال الأوروبي مما يتطلب بعث عدة صناديق مثل صندوق التنمية الإقليمية والصندوق الاجتماعي وصندوق التماسك المجالي.

فالتهيئة تتمثل في الوصول إلى التوزيع الأمثل للموارد والأنشطة والسكان والاستعمال الأنجع لعناصر الإنتاج في المكان والزمان الهدف من جهة وفك الانحباس لمختلف المناطق وربطها ببعضها البعض اعتمادا على مقتضات القرب والارتباط من جهة ثانية بالإضافة إلى وضع أسس الحوكمة الترابية وآليات التنسيق بين القطاعات مما يمكن من التفضل بين المستوي المركزي والجهوي والمحلي.

فالتهيئة الترابية، مهما كانت محدودة أو جزئية، تحدد بقدر كبير معالم المستقبل وتوجه الاستثمارات العمومية والخاصة وتسهم إلى حد كبير في تحديد ماهية التنمية الترابية بشكل عام والخطوط العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال ضبط التوازنات العامة بين الجهات وتوزع المدن والتراتب بينها والخطوط العامة للاقتصاد المحلي والجهوي.

فالرهانات مصيرية واللحظة فارقة وحرجة، ستحدد معالم تونس الغد وبالتالي لا بد أن نعيها كل الاهتمام حيث لا يمكن أن نحصرها في عملية تقنية بحتة بل تتعداها إلى مناسبة يتم فيها تحديد الاختيارات الكبرى في إطار وفاق بين مختلف الفئات والشرائح والجهات تكون فيه مختلف الفئات شرعية وممثلة بصفة ديمقراطية. فالعملية تقتضي إعداد قانون توجيه ترابي (Loi d'orientation territoriale) يحدد معالم التراب التونسي المستقبلي ودور مختلف الأطراف الفاعلة والخطوط العامة للاختيارات الاستراتيجية.

يجب أن لا نعيد التجارب التي سبقت والتي تمثلت في الاكتفاء ببعض التوجهات في سنة 1973 التي جاءت في دراسة "المدن والتنمية" دون أن يكون لها أي صبغة رسمية وتطبيقية أو تلك التي وردت في الميثاق الوطني للتهيئة الترابية سنة 1985 في إطار الدولة الراحية وتدعيم التنمية الجهوية آنذاك حيث تم اعتماد التوازن الإقليمي كخيار للتهيئة الترابية يحد من الهجرة وتحافظ فيه كل منطقة على سكانها. لكن الأزمة التي اندلعت سنة 1985 أدى إلى اعتماد برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1986 وأخيرا الدخول في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996 يقع الإعداد لها لمدة 12 سنة انتهت سنة 2008 وتم خلالها إعادة هيكلة العديد من القطاعات.

في هذا الإطار تم التخلي من طرف الدولة على العديد من القطاعات، حتى تلك التي كانت تعتبر وإلى وقت قريب إستراتيجية، وتولت خصخصة العديد من المؤسسات وأصبحت تكثفي بالتصور والتشجيع والتحفيز حتى في ميادين حساسة كالنقل الجهوية. إزاء هذه التحولات كان لزاما أن يقع إعداد ميثاق تهيئة جديد سنة 1996 - 1998 اعتمد توجهها نقيضا في إطار العولمة تمثل في تأهيل التراب التونسي للاستجابة إلى اندراج الاقتصاد التونسي في العولمة وذلك من خلال تأهيل الشريط الساحلي لذلك عن طريق الحواضر الجهوية والمناطق اللوجستية والمشاريع الكبرى المهيكلية والطرق السريعة... أما المناطق الداخلية والتي تنعدم فيها الموارد فمآلها الهبة والإعانة عن طريق البرامج الاجتماعية لشد السكان وتحسين ظروف عيشهم.

فالمسألة المجالية بما في ذلك التنمية الجهوية والمحلية والتهيئة الترابية مسألة سياسية بالأساس قبل أن تكون تقنية ويحق لها أن تطرح للنقاش العام في جل المنابر وأن توضع أسسها في الدستور القادم لكي لا تفقد الثورة التونسية أحد أركانها وأهم رهاناتها. فالنمو الترابية (محلية أو جهوية أو وطنية) تركز على الركائز التالية : المعرفة الحقيقية للميدان - الحوكمة الترابية - الهيكلية المؤسساتية - الهيكلية المالية والجبائية.

## 5- التهيئة الترابية وضبابية الرؤيا

كان للتجربة التعاقدية الأثر البالغ في اندلاع موجة جديدة للنزوح والهجرة نحو المدن والعاصمة أساسا خلال النصف الثاني من الستينات وبداية السبعينات مما جعل المدن تسجل نسب نمو مرتفعة جدا ودفع السلط للقيام بدراسة عامة " الوحدات الحضرية 1969، المدن والتنمية 1973" و عدة دراسات شملت أهم المدن كتونس و صفاقس وسوسة وقابس مع بداية السبعينات للتحكم في النمو الحضري وتلبية الحاجيات من خلال التجهيزات والمرافق. أما القانون الأساسي للبلديات فيرجع إلى سنة 1975. وكانت أولى أمثلة التهيئة العمرانية مع نهاية السبعينات (تونس، صفاقس...) ولم توضع مجلة التعمير إلا في سنة 1979 في الوقت الذي كانت فيه التهيئة الترابية غائبة وعلينا أن نترقب سنة 1994 للمصادقة على مجلة التهيئة الترابية والتعمير.

في سنة 1985 تم إعداد المثل الأول للتهيئة الترابية الذي اعتمد التوازن الجهوي كاختيار جعل من كل منطقة تعتمد على ذاتها لشد سكانها لكن الأزمة التي عرفتها البلاد أجبرتها على التخلي عن جل المشاريع التي كانت مبرمجة آنذاك وإتباع برنامج الإصلاح الهيكلي والاندراج في العولمة من بابها الكبير من خلال الاتفاقية القمرقية مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996 وتأهيل الاقتصاد الوطني طيلة 12 سنة (1996-2008) ليكون جاهزا سنة 2008 التي مثلت في الواقع سنة انطلاق الأزمة من جديد بداية من الحوض المنجمي.

في هذا الإطار تم إعداد المثل الثاني للتهيئة الترابية لسنة 1996-1998 الذي اندرج كليا في سياسة الانفتاح وتخلي الدولة الراعية عن مهمتها وخصخصة المؤسسات العمومية غير الإستراتيجية (؟) أو غير المربحة (؟) كمعامل الاسمنت، والاتصالات... هذا المثل اعتمد تقسيم البلاد التونسية إلى قسم ناجع ومؤهل لاستقطاب الأنشطة الاقتصادية حول حواضر جهوية والتجهيزات الأساسية يتمثل في الشريط الساحلي وقسم آخر قدره الإعانة والمعونة والدولة تتعده من خلال إعادة التوزيع والبرامج الاجتماعية بالمناطق الداخلية. ومن حسن الحظ أنه لم تقع المصادقة على هذا المثل التوجيهي أو المديرية للتهيئة نظرا للتلعبات السياسية المنجزة عنه. في الواقع نلاحظ أن جزءا هاما من التوجهات تم فعلا اعتمادها بصفة غير مباشرة وهو ما سارت عليه دائما السلطة.

من ناحية ثانية، نجد أن إدارة التهيئة كانت في البداية تابعة للاقتصاد الوطني مع بداية السبعينات وتم إلحاقها في ما بعد بالتجهيز ثم ب التخطيط مع نهاية الثمانينات ومن جديد بالفلاحة ثم بالبيئة وأخيرا بالتجهيز. هذا التردد وهذه الضبابية تعكسان في الواقع خدم وضوح الرؤيا على مستوى المهام والدور والانتماء.

## 6 - التنمية الجهوية لما بعد الثورة. إعادة النظر والقطع مع الماضي

للتنمية الجهوية (والمحلية) أهمية بالغة ولقد كان البعد المجالي واضحا جليا في الثورة التونسية من حيث المنطلق والمسار ويشكل في الآن نفسه محددًا لمآلها ومستقبل البلاد القريب والبعيد. فالتنمية الجهوية لم تكن يوما من ضمن الاختيارات بل كانت اضطرارا لحل الأزمات المتتالية.

لقد قامت الدولة العصرية علة القضاء علة كل السلط التقليدية من بينها السلطة الجهوية، ولئن كان لهذا في البداية تبرير تمثل في القضاء على العروش والقبيلية فإننا لا نجد له تفسيرا بعد عدة عقود خاصة وان الحزب الحاكم استغل الانتماء العروشي والقبلي في جل المناسبات السياسية مثل الانتخابات. في هذا الإطار سعت السلطة المركزية إلى تعزيز وجودها في المناطق من خلال تنظيم مجالي عمودي لا مجال فيه لسلطة أخرى. فمجلس الولاية لم يحدث إلا سنة 1963 تحت إشراف الوالي الذي يعد ممثل رئيس الدولة في الولاية. ولم يتم إحداث المجالس الجهوية للتنمية إلا في سنة 1989 التي تضم نواب الولاية في البرلمان ورؤساء البلديات وممثلي المصالح الجهوية وبالتالي كانت هذه المجالس تمثل لونا واحدا هي الدولة-الحزب الحاكم مع نسبة محدودة لأحزاب الموالاتة في الفترة الأخيرة (قانون جويلية 2010 مكن هذه المعارضة من التدرج من 7 إلى 22 % من النواب ؟). لقد تم حل هذه المجالس بعد الثورة وكان نفس المصير بالنسبة للبلديات التي عوضت بنيابات خصوصية إلى حين تنظيم انتخابات بلدية سنة 2013 أو السنة الموالية لها.

فلا وجود لتمثيل حقيقي للسكان لا على مستوى الولاية أو المعتمدية أو الجهة التي لا وجود لها بالبلاد التونسية وهو مستوى لا بد من خلقه ليكون مجالا للتنمية الجهوية والتهيئة الترابية على المستوى الإقليمي. هذه المؤسسات لا بد أن يضمنها الدستور لتكون سلطة ممثلة وكذلك لتشكل سلطة مضادة تعدل من طغيان وزيع السلطة المركزية بجانب الأحزاب والمجتمع المدني.

## تونس في مفترق الطرق

لقد بينت العديد من الدراسات في العالم أن التنمية الجهوية والهيكلية الترابية تكاد تكون مستحيلة في بداية المسار التنموي أو في نهايته حيث تكون هذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ضعيفة أو مرتفعة وذلك لمحدودية الموارد في



الحالة الأولى وصعوبة المسألة في الحالة الثانية. فالحالة البيئية تمثل المرحلة المواتية للعمل الجهوي وتغيير البنى التحتية والترايبية (Banque mondiale 2009).  
فالبلاد التونسية توجد منذ الثمانينات في هذه المرحلة الوسطى التي تمثل مرحلة حرجة وفارقة بالنسبة إلى التنمية الجهوية والتهيئة الترابية حيث تتميز: بمستوى دخل متوسط، نسبة تحضر مرتفعة تجاوزت 50 بالمائة منذ 1975 وتقوم اليوم ثلثي السكان، نسبة تشغيل صناعي متوسطة تتراوح بين 15 و20 بالمائة وأخيرا نسبة تمدن مرتفعة.  
كما تجدر الإشارة إلى أن التنمية الجهوية تخدم المصلحة الوطنية بصفة غير مباشرة فوجود بنية ترابية متوازنة يضمن تجنب المخاطر الداخلية والخارجية والتأقلم مع جل الظروف الاقتصادية ويضمن التنمية المستدامة التي لا تتوفر إلا بتوفر بنية مجالية مستدامة، تفتح باب المستقبل على مصراعيه ولا تستجيب فقط لمقتضيات الظرف الراهن والمدى القصير.

## المراجع

- بالهادي عمر، **الحركة الحداثية والمسألة المجالية**، تونس 2040، ص 161-229 (تونس، جمعية نادي محمد علي للثقافة العمالية، مركز محمد علي للبحوث والدراسات والتكوين، 2012)،  
بالهادي عمر – 2011-2012 : **التنمية الإقليمية والمحلية والتهيئة الترابية ألقيت في منتدى الاقتصاديين العرب**، مقر حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، حركة التجديد، ملتقى صحيفة "صوت الشعب" ومبادرة المواطنة...  
المعهد الوطني للإحصاء : مختلف التعدادات العامة للسكان والسكنى من 1965 إلى حدود 2004  
المعهد الوطني للإحصاء : استبيانات الاستهلاك الأسري منذ 1967 إلى حدود 2010
- Acmaco-Cemaref, 2012, Tunisie 2012, (Tunis, Sud Editons, 2012),  
Belhedi A, **Espace, société et développement en Tunisie**, (Tunis, FSHS, 1992).  
Belhedi A, **L'organisation de l'espace en Tunisie**. (Tunis : FSHS, 1992).  
Belhedi A, **L'aménagement de l'espace en Tunisie**. (Tunis : FSHS, 1992).  
Belhedi A, **Développement régional, rural, local**. *Cahiers du Ceres*, n° 17, (Tunis, Ceres, 1996), 31p.  
Belhedi A, **Développement régional**, Communications au Cercle des économistes arabes, au siège du MDS, Ettajdid, Journal « Sawt echhaab », Initiative citoyenne,...(Tunis, 2011-2012).  
Belhedi A, **Le mouvement moderniste tunisien et la question spatiale**. In Tunis 2040, pp : 175-253, (Tunis, Acmaco-Cemaref, 2012).  
Belhedi A, **La fracture territoriale. Dimension spatiale de la révolution tunisienne**. (Tunis, Wassiti Perspectives, 2012), 252p.  
Belhedi A (dir.), **Quelques aspects du développement régional et local en Tunisie**. *Cahiers du Ceres*, n° 20, (Tunis, Ceres, 1998), pp. 15-78.  
Ben Hamed A, **Le quartier sud de Tunis. Industrialisation et urbanisation à Jebel Jeloud-Sidi Fethallah**. (Tunis, FLSH).  
CGDR, **Plans régionaux de développement NO, CO et Sud**, (Tunis, 1986).  
DAT, **Villes et développement en Tunisie**, 5 vol. (Tunis, 1973).  
DAT, **Schéma national d'aménagement du territoire**, (Tunis, 1985)  
DGAT, **Schéma Directeur d'aménagement du territoire national**, 3 phases, 10 vol. Dirasset-Groupe Huit, (Tunis, 1996-1998).  
Hayder A, Les dynamiques régionales en Tunisie : de la régionalisation à la métropolisation, *Revue tunisienne de Géographie*, n° 37 (Tunis, FSHS).  
INS, **Recensement de la population et des logements** (Tunis, 1956 jusqu'à 2004)  
INS, **Enquête Consommation des ménages**, (Tunis, 1967 jusqu'à 2010)  
MDS, **Migration intérieure et développement régional**, (Tunis, INS, 1996),  
UGTT, **Rapport économique et social**. Congrès, (Tunis, UGTT, 1956).